الشعب فى ضهرك يا ريس

العدد ١١٨٥٦ - السنة الثامنة والثلاثون | السبت ١ فبراير ٢٠٢٥م – ٢ شعبان ١٤٤٦هـ - ٢٤ طوبة ١٧٤١ق

خمسة جنيهات

٨ صفحات

الوفد

الحق فوق القوة .. والأمة فوق الحكومة

alwafd

تصدر عن حزب الوفد المصرى

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

رئيس حزب الوفد
د. عبدالسند يمامة

رئيس مجلس الإدارة
د. أيمن محسب

رئيس التحرير
عاطف خليل

FUTURE UNIVERSITY IN EGYPT
جامعة المستقبل
Call 16383
www.fue.edu.eg

آلاف المصريين أمام معبر رفح ضد التهجير

رفض شعبى ورسمى لتصفية القضية الفلسطينية

وحدة الصف واجب وطنى فى مواجهة التحديات والمؤامرات

رؤية

تهجير الإسرائيليين.. قمة العدالة

بقلم: عاطف خليل

أثبتت مصر والأردن أن «القرار العربى الموحد» أمر ممكن، بعد أن ظن كثيرون أنه تم تشييعه منذ سنين إلى مثواه الأخير، بسبب خلافات العرب حول ملفات عديدة.

جاء قرار مصر والأردن الواحد ردًا على تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب باعتزامه تهجير الفلسطينيين إليهما، ليشفى صدور الشعوب العربية كلها فى قضية مصيرية تشغل بال ووجدان كل بيت. وأكدت الدولتان بصراحة لا لبس فيها، أن قيادتهما السياسية لن تستجيب لهذه الخطة المسمومة التى طبخها مراهق سياسى مضطرب نفسياً، يتصور أنه لا يجرؤ الأحرار فى العالم على الوقوف فى وجهه ورفض ما يطلبه.

ومن العجيب والمضحك أن «ترامب» ظن فى جبروت سلطته، أنه يستطيع اقتلاع شعب من أرضه وتاريخه بالقوة، ليزرع شعباً غريباً لقيطاً على أنقاضه. إن المنطق السليم يقول إنه كان أولى بالرئيس الأمريكى الذى يفكر بعقلية «تاجر العقارات» أن يجد مكاناً للمحتل بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط وأن يعود اليهود من حيث أتوا، فمن غير المقبول ولا المعقول أن يطرد المحتل المغتصب للأرض أصحاب الوطن وأن يطرح لهم أوطاناً بديلة.

إن «الكاوبوى الأمريكى» يريد أن يعيش العالم حياة الغاب، لا قانون فيه ولا حقوق للدول، وينساق تماماً وراء عصابة من الصهاينة يبثون له أفكاراً سامة منذ ولايته الأولى، مع أنه إذا كان يريد أن تنعم منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع بسلام حقيقى كما يدعى، فعليه أن يبحث عن سبل واقعية ومنطقية وعادلة لحل الدولتين. وإذا كان «ترامب» المهووس بالتهجير، يسعى جاهداً إلى ترحيل المهاجرين العرب والأفارقة من الولايات المتحدة، فلماذا يفرض على مصر والأردن قبول تهجير شعب بأكمله إلى دول الجوار، وهو أمر ينافى العقل والجغرافيا والتاريخ؟!

إن الرئيس الأمريكى الذى لا يفهم أبجديات السياسة ويدير الملفات الشائكة بمنطق «الصفقات» يجهل أن التهجير القسرى جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، ويتنافى مع كل المواثيق والأعراف. كما أنه يجهل أن الفلسطينيين تعرضوا للنكبة عام ١٩٤٨ والنكسة عام ١٩٦٧، ولم تفلح جميع محاولات الكيان الصهيونى المحتل فى اقتلاعهم من أرضهم.

الخلاصة أن تهجير الفلسطينيين ليس حلاً واقعياً أو عادلاً، وسيؤدى بالتأكيد إلى مزيد من الصراعات وعدم الاستقرار فى المنطقة كلها. إن الحل الأفضل هو البحث عن تسوية قائمة على العدل والقانون الدولى، تضمن حقوق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة دون اللجوء إلى تكرار نماذج الظلم التاريخى بحقهم، ويجب على عصبة المراهقين سواء فى «تل أبيب» أو «البيت الأبيض» الكف عن

بدء معارض «أهلاً رمضان» فى القاهرة الأسبوع الجارى

كتبت - جيهان موهوب:

تبدأ معارض أهلاً رمضان خلال الأسبوع الجارى فى محافظة القاهرة بنسبة تخفيضات تصل إلى ٣٠٪، وأعلنت الغرفة التجارية للقاهرة برئاسة أيمن العشرى درجة الاستعداد القصوى لاستقبال شهر رمضان، حيث عقدت لجنة المعارض التى يترأسها اللواء صلاح العبد أمين صندوق الغرفة أولى اجتماعاتها لوضع خطة الترتيب لاستقبال الشهر الكريم بتنظيم معرض «أهلًا رمضان» لدعم المواطنين بسلع ذات أسعار مخفضة.

وقال صلاح العبد إن هذا الاجتماع تحضيرى لتنظيم المعرض كعادة غرفة القاهرة كل عام، مُشددًا على أهمية تنوع السلع والخدمات بالمعرض لدعم المواطنين بسلع ذات أسعار خاصة.

وشدّد «العبد» على أهمية أن تكون نسب الخصم على أسعار السلع مناسبة وتتضمن أكبر نسب تخفيضات ممكنة، وهو ما يطالب به رئيس غرفة القاهرة أيمن العشري الذى يتابع حاليًا مع كافة الجهات المعنية لتنظيم معرض أهلًا رمضان.

واستمع «العبد» لآراء الحضور التى جاءت جميعها لتؤكد توافر السلع وتنوعها بالسوق، وأن الأمور ستكون أكثر استقرارًا فى ظل جهود الدولة والغرف التجارية لتنظيم معارض «أهلًا رمضان» بجانب الآليات الحكومية الأخرى فى توفير السلع، فضلًا عن المعروض بالسوق الحر.

واختتم «العبد» بأنه ستكون هناك اجتماعات مكثفة خلال الفترة القادمة بحضور الشُعب المعنية، خاصة التى تمثل السلع الأساسية لاستكمال ترتيبات تنظيم المعرض.

تطورات مشروع محطة الضبعة النووية

كتبت - إلهام حداد:

يمثل تنفيذ مشروع محطة الضبعة للطاقة النووية تتويجا لسنوات عديدة من الجهود المبذولة لإدخال الطاقة النووية إلى مصر حيث تعود خطط إنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية إلى أواخر السبعينيات، عندما بدأت إجراءات اختيار الموقع.

يهدف مشروع الضبعة للطاقة النووية إلى بناء أربع وحدات من مفاعلات الماء المضغوط PWR من الطراز الروسى VVER-١٢٠٠ AES-٢٠٠٦ بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات لكل وحدة، وتعتبر مفاعلات الماء المضغوط التى تم اختيارها هى أكثر أنواع المفاعلات شيوعًا فى جميع أنحاء نحاء العالم.

ويعد مشروع محطة الضبعة للطاقة النووية عنصرًا مهمًا فى استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر، رؤية مصر ٢٠٣٠، ويؤدى تنفيذ محطة الضبعة للطاقة النووية إلى تحقيق فوائد عديدة لمصر:

التنوع فى مصادر الطاقة للدولة

إنتاج وتوليد طاقة عالية، مما يساعد على تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بطريقة موثوقة اعتمادية ومستدامة ويعتبر أساسا لتنمية اقتصادية مستقرة.

الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة – النفط والغاز واستخدامها بشكل رشيد.

التكلفة التنافسية للكهرباء المولدة وبشكل ثابت على مدار اليوم بغض البصر عن الظروف الجوية.

مصدر طاقة نظيف خالٍ من انبعاثات الكربون، ويلعب دورًا بارزًا فى مواجهة الاحتباس الحرارى.

استيعاب التقنيات والتكنولوجيا المتطورة وتعزيز البحث والتطوير. الارتقاء بجودة العمل والمنتجات محلية الصنع إلى مستوى المعايير الدولية

زيادة فرص العمل للمصريين بمشاركة محلية لا تقل عن ٢٠٪ للوحدة الأولى وحتى ٣٥٪ للوحدة الرابعة. دفع عجلة التنمية الاقتصادية والبنية التحتية فى منطقة مطروح وخاصة فى منطقة الضبعة.

الاعتراف الدولى بإنجازات الدولة

محطة الضبعة تمثل مشروع مصر النووى، وتتكون من ٤ مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء بقدرة إجمالية تبلغ ٤٨٠٠ ميجاوات، بواقع ١٢٠٠ ميجاوات لكل منها، ومن المقرر أن يبدأ تشغيل المفاعل النووى الأول عام ٢٠٢٨، ثم المفاعلات الأخرى تباعا.

هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء (NPPA) هى المالك والمشغل للمشروع، ويعتبر المقاولون الرئيسيون هم كيانات من مؤسسة روساتوم (ROSATOM) والشركات التابعة لها حيث تم الاتفاق على الإنشاء والدعم فى تشغيل المحطة النووية من خلال العديد من العقود وهى العقد الرئيسى (EPC) للهندسة والتوريد والبناء وعقد توريد الوقود النووى وعقد دعم التشغيل والصيانة وكذلك عقد إدارة الوقود النووى المستهلك.

ويتم تنفيذ المشروع من خلال ثلاثة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى وهى المرحلة التحضيرية والتى بدأت منذ ديسمبر ٢٠١٧ وتغطى الأنشطة التى تهدف إلى تجهيز وتهيئة الموقع لإنشاء المحطة النووية، وتستمر لمدة عامين ونصف إلى أربعة أعوام.

المرحلة الثانية وتبدأ بعد الحصول على إذن الإنشاء وتشمل كافة الأعمال المتعلقة بالبناء والتشييد وتدريب العاملين والاستعداد للبدء فى اختبارات ما قبل التشغيل، وتستمر المرحلة الثانية لمدة خمسة أعوام ونصف.

المرحلة الأخيرة وتشمل الحصول على إذن إجراء اختبارات ما قبل التشغيل والتى تشمل إجراء اختبارات التشغيل وبدء التشغيل الفعلى وتستمر هذه المرحلة حتى التسليم المبدئى للوحدة النووية وإصدار ترخيص التشغيل، وتصل مدة اختبارات ما قبل التشغيل إلى ١١ شهرا.

تقع المحطة النووية فى مدينة الضبعة التابعة لمحافظة مطروح (شمال غرب) على ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد حوالى ٣٠٠ كيلومتر شمال غرب القاهرة. وتقام على مساحة ٤٥ كيلومترا مربعا بطول ١٥ كيلومترا على الساحل الشمالى وبعمق ٥ كيلومترات، فى منطقة تمتاز بنشاط زلزالى إقليمى منخفض وإمدادات كافية من مياه التبريد (البحر المتوسط).

مترو أبوقير يقضى على زحام الإسكندرية.. والتشغيل فى ٢٠٢٦

كتب - أحمد دراز:

أعلنت وزارة النقل أنه من المتوقع الانتهاء من مشروع مترو أبوقير بالإسكندرية خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٦، لتخفيف الازدحام فى محافظة الإسكندرية.

ويتم تنفيذ المشروع على مسارين؛ الأول مسار سطحى على الأرض فى نفس مسار القطار القديم، ويمتد من محطة مصر حتى محطة كفر عبده بطول ٦٥ كيلومترا وبه ٣ محطات جديدة يتم إنشاؤها لأول مرة.

كما تشمل المحطات القديمة التى تم هدمها وتحويلها لمحطات مترو (محطة باب شرق، وسبورتنج، وكفر عبده) بإجمالى ٦ محطات مترو.

وبالنسبة للمسار العلوى وهو المسار الثانى، فيبدأ من محطة كفر عبده حتى محطة أبوقير ويبلغ طوله ١٥ كيلو و٢٠٠ متر و١٦ محطة علوية ويبلغ إجمالى طول المشروع ٢١ كم و٧٠٠م.

كما تستعد الشركات المنفذة للمشروع، لإضافة لمسة تراثية عبر ثلاث محطات رئيسية تعكس تاريخ المدينة وثقافتها، حيث سيتم تصميم محطات المنتزه، وسيدى جابر، ومحطة مصر بشكل يبرز الطابع التاريخى لهذه المواقع، مع الحفاظ على هوية كل منها.

والهدف من مشروع مترو الإسكندرية هو توفير وسيلة نقل ذكية خضراء صديقة للبيئة حيث يأتى هذا المشروع بديلاً لقطار أبوقير والذى لم يقدم خدمات جيدة للركاب خاصة مع مرور سنوات عديدة على عدم تطويره.

وسوف يحسن المشروع جودة النقل العام وتخفيف الازدحام المرورى إلى جانب تعزيز السياحة الثقافية من خلال إبراز الطابع التراثى للمحطات مما يعزز تجربة الركاب ويربطهم بتاريخ الإسكندرية.

كما أنه من المقرر أن يتم تصنيع الوحدات المتحركة لمترو الإسكندرية وشاشات ذكية بها بيانات الرحلة كاملة، كما أن الوحدات المتحركة عبارة عن قطارات مكيفة تقدم خدمات جيدة لأهالى الإسكندرية وهذه القطارات ستخصص عربات للسيدات وأخرى للرجال كما هو الحال فى الخطوط الثلاثة للمترو بالقاهرة الكبرى.

وستراعى الوحدات المتحركة للمشروع ذوى الهمم وكبار السن كما تشتمل على شاشات ذكية بها بيانات الرحلة كاملة فضلاً عن وضع مسار القطار عليها.

ويسهم المشروع فى تخفيض الاختناقات المرورية بالإسكندرية وخفض استهلاك الوقود المدعمى، وبالنسبة لتفاصيل المحطات التراثية لمترو الإسكندرية، فتشمل محطة المنتزه، ومن المقرر أن تكون ضمن المحطات العلوية، ويجرى تصميمها بشكل يعكس الطراز المعمارى التاريخى لمنطقة المنتزه التى تعد وجهة سياحية هامة ومعلما المحطة جمال وروح هذا الموقع الأثرى بارزا فى الإسكندرية حيث ستعكس الفريد.

أما المحطة الثانية التراثية، فمن أن تكون محطة سيدى جابر وتقع ضمن المحطات السطحية، وتعد نقطة وصل حيوية فى الإسكندرية سيجرى تصميم المحطة للحفاظ على روح وتاريخ المنطقة مما يضفى طابعا تقليديا خاصا يبرز هوية سيدى جابر كموقع يجمع بين الحداثة والتراث.

كما تشمل المحطة الثالثة، فتشمل محطة مصر، وتعد من أقدم المحطات وأكثرها أهمية فى الإسكندرية كونها تربط المدينة بباقى أنحاء مصر عن طريق شبكة القطارات وسيتم الحفاظ على معالمها التراثية فى التصميم الجديد مع التركيز على إبراز عمقها التاريخى الذى يمتد إلى أكثر من قرن. ويأتى المشروع كجزء من خطة شاملة لتطوير البنية التحتية والنقل بالإسكندرية مع مراعاة الحفاظ على طابعها التراثى والحضارى والهوية التاريخية للأماكن المميزة فيها وذلك لإبراز جمال المدينة وتنوعها الثقافى حيث تمثل هذه المحطات جزءا من تاريخ الإسكندرية العريق.

«الوفد» تكشف حقيقة إغلاق مستعمرة مرضى الجذام

٥٠٠ مريض إجمالى المصابين.. والقضاء عليه نهائياً فى ٢٠٣٠

تقرير: إيمان الجندى

شائعات كثيرة خلال الأيام الماضية، تناولت إغلاق مستعمرة الجذام بمنطقة أبوزعبل بالقليوبية، قوبلت بالنفى السريع من جانب وزارة الصحة، مؤكدة على لسان المتحدث الرسمى أنه لم يعد هناك حاجة لهذه المستعمرة بعد وصول أعداد مرضى الجذام فى مصر إلى ٥٠٠ حالة فقط وفقا لأحدث البيانات الرسمية الصادرة ٢٠٢٣.

وأوضح المتحدث ان وضع مرضى الجذام آمن فى مصر، لاسيما أنه مرض بكتيرى، وقابل للشفاء، كما أن وزارة الصحة توفر العلاج بالمجان، مشيرا إلى أن مريض الجذام يصبح غير معدٍ بمجرد تناوله الجرعة الأولى من علاجه، لافتا إلى أن مُعدل الاصابة بالمرض ٤ ٪ لكل ألف نسمة فى ٢٠٢٢.

ومن المعروف علميا أن مرض الجذام ينتقل عن طريق مُخالطة المصابين لفترات طويلة ولا يُصاب الشخص بالجذام من خلال مُجرّد الملامسة أو المرور بقرب شخص بشكل عرضى. كما يُمكن أن يحملَ حيوان المُدرّع armadillos مرض الجذام أيضًا، ويُصاب البعض بهذا المرض بسبب مخالطته.

وفى مصر تم إنشاء مستعمرة الجذام فى الثلاثينيات من القرن الماضى، حيث صدر مرسوم ملكى بإنشائها على مساحة ٢٤٠٠ فدان، وتقلصت المساحة حتى وصلت إلى ٢٦٢ فداناً. وانخفض عدد مرضى الجذام المسجلين فى مصر منذ بدء التسجيل فى العام ١٩٧٩ من ٣٧ ألفا و٣٤٤ حالة إلى ٥٠٠ حالة فى الآونة الأخيرة، وفق إحصائية رسمى.

وتقدمت الحكومة فى العام الماضى بمذكرة إيضاحية لإلغاء قانون مكافحة الجذام، مشيرة إلى أنه فى ضوء انتشار مرض الجذام وما كان يمثله من مشكلة صحية عامة شديدة الخطورة على المجتمع فى أربعينيات القرن الماضى، ونظراً لعدم توافر علاج شافى له آنذاك، الأمر الذى استدعى إصدار تشريع لمواجهة أخطاره، لذا صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٦ بشأن مكافحة الجذام متضمناً إجراءات استثنائية لمواجهة أخطاره، ومن بينها عزل المريض عزلاً اجبارياً بأماكن محددة لحماية المجتمع من خطورة المرض.

د. خالد عبدالغفار

يذكر أن معظم دول العالم ألغت قوانين التمييز ضد مرضى الجذام، لذا فإنه تبعاً لذلك يتعين إلغاء القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٦ بشأن مكافحة الجذام والاكتفاء بأحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨، ونظرا لما يترتب على إلغاء العمل بالقانون من الغاء لمستعمرات الجذام المنشأة وفقاً لأحكامه، وهو ما يستوجب بالضرورة إتاحة فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها فقد ارتأى النص على العمل بالقانون الصادر بإلغائه بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وذلك كله على النحو المبين.

فى النهاية، أوصت اللجنة البرلمانية بإلغاء كلمة «مستعمرة» من مسمى مستعمرة الجذام، كما طالبت بإلغاء تشريع قديم يُلزم بعزل مرضى الجذام وإعادة تأهيلهم ودعمهم، واعتبرت اللجنة أن هناك إهدارًا لآلاف الأفدنة فى مستعمرة الجذام، يمكن أن تستفيد الدولة منها فى تحويلها إلى مستشفى عام.

الوفد
صحيفة يومية تصدر عن
حزب الوفد
أسسها عام ١٩٨٤
فؤاد سراج الدين
برئاسة تحرير
مصطفى شردى

مستشار التحرير
سامى أبوالعز

رؤساء التحرير التنفيذيون
طارق تهامى
كاظم فاضل
مصطفى عبيد
محمود على الدين
سامى الطراوى
محمد بحيرى

مدير التحرير والمشرف على الديسك
د. إبراهيم عبدالمعطى

المدير الفنى
أشرف حسن

مستشار التحرير الفنى
أشرف عزب

مدير الإعلانات
خالد الشيخ

مدير الإنتاج
إبراهيم صابر

المقر الرئيسى :
الحزب والتحرير والإعلانات
١ شارع بولس حنا الدقى
الجيزة
ص، ب : ٣٥٧ إمبابة
تليفون: ٣٣٣٨٣١١١-٣٣٣٨٣٢٢٢
فاكس: ٣٣٣٥٩١٣٥-٣٧٦٠٢٠٠٧
إدارة الإعلانات
٠١١١٠٣٣٣١٣
الوفد على الإنترنت
alwafd.org
البريد الإلكترونى للوفد:
elestma3@gmail.com
alestma3@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات
مؤسسة الأخبار
مركز خدمة العملاء
٢٥٨٠٦٤٢٠ - ٢٥٨٠٦٢١٨ -
٢٥٨٠٦٢٤١

الاشتراكات
الاشتراك السنوى: ١٨٢٥ جنيها
الاشتراك ٦ شهور: ٩١٥ جنيها
ثلاثة شهور: ٤٦٠ جنيها

عزاء واجب

● المحاسب محمد حلمى سويلم عضو الهيئة العليا ورئيس لجنة الدقهلية وحرمه السيدة نهاد طه يشاطران الأخت الفاضلة نيرمين أسامة الأحزان لوفاة زوجها للفقيد الكريم الرحمة وللأسرة خالص العزاء.

● محمد الإتربى عضو الهيئة العليا
يتقدم بخالص العزاء إلى النائب وحيد قرقر وكيل لجنة النقل بمجلس النواب والحاج أشرف قرقر لوفاة المغفور لها السيدة الفاضلة شقيقتهم للفقيدة الرحمة وللعائلة خالص العزاء.

● أحمد شريف عضو الهيئا العليا ينعى ببالغ الحزن والد الأخ والصديق محمد السيد عضو اللجنة العامة بالإسكندرية وسكرتيرعام لجنة قسم الرمل ثان أدخله الله فسيح جناته وللأسرة الكريمة الصبر الجميل.

٣ جهات تبحث تنفيذ مشروعات «الاقتصاد الأزرق» فى مصر

كتب - عبدالخالق خليفة وأمانى سلامة ومونيكا عياد:

عقدت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة اجتماعًا مع البعثة الفنية للبنك الدولى فى مصر لبحث التعاون المشترك فى عدد من المشروعات ومنها اعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق وانظمة MRV ومشروع ادارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالقاهرة الكبرى، بحضور ماريا الصراف، مديرة الممارسة والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولى، والسيد ستيفان جيمبيرت المدير الإقليمى للبنك الدولى، والدكتور على أبو سنة رئيس جهاز شئون البيئة، وعدد من ممثلى البنك الدولى وفريق وزارة البيئة.

أكدت الدكتورة ياسمين فؤاد أن الحكومة تهتم بملف الاقتصاد الأزرق وتعمل على مسودة استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق متطلعة للخروج بها فى اقرب وقت بحيث تتضمن التحديات والمتغيرات الطارئة والفرص، معربة عن تطلعها لتنفيذ تحليل تشخيصى لوضع الاقتصاد الأزرق فى مصر، تمهيدا للخروج بمسودة وثيقة سياسات حول الاقتصاد الأزرق قبل ديسمبر ٢٠٢٥، مع العمل على توسيع قاعدة اصحاب المصلحة والشركاء لتتخطى الجهات الحكومية وتضم تنوع اكبر من الشركاء مثل القطاع الخاص.

وناقشت «فؤاد» إمكانية التعاون فى دعم ملف المصايد وتقييم الشعاب المرجانية وتقليل التلوث البحرى، خاصة مع تسليم مصر رئاسة المجلس الوزارى للهيئة الاقليمية للبحر الأحمر وخليج عدن «برسيجا» للأردن خلال الفترة القادمة، موضحة أن مصر لديها لجنتان وطنيتان تختصان بالمصايد إحداهما مسئولة عن البحيرات وتتضمن خبراء متنوعين من جامعات مختلفة فى مجال الصيد، ولجنة للبيئة البحرية التى تمّ تدشينها مؤخراً وتضم خبراء فى التخطيط والتنوع البيولوجى والبعد الاجتماعى. واوضحت وزيرة البيئة أن الوزارة ستبدأ قريبا البدء فى تنفيذ مشروع مبادرة البحر الأحمر المصرية لصون الشعاب المرجانية بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية –US AID وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى.

من ناحية أخرى، عقدت الأمانة العامة للبرلمان العربى الاجتماع التنسيقى الأول لإعداد الاستراتيجية العربية للاقتصاد الأزرق، وذلك فى إطار تنفيذ توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالتعاون مع عدد من الشركاء. افتتح الاجتماع محمد بن أحمد اليماحى رئيس البرلمان العربى. وأكد محمد البكورى رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية أن اللجنة أدرجت هذه المبادرة المهمة على خطة عملها خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى الرابع للبرلمان العربى انطلاقًا من حاجة الدول العربية للارتقاء بهذا المجال الواعد وما يمثله من أهمية بالغة لتنمية الاقتصاديات العربية والاستخدام المستدام للموارد البحرية، وتحسين سبل العيش، وخلق فرص العمل مع الحفاظ على صحة النظم البيئية البحرية.

وأكد المستشار كامل شعراوى، الأمين العام للبرلمان العربى، حرص الأمانة العامة على تقديم كل سبل الدعم الفنى بشأن رؤية البرلمان العربى من أجل تعزيز أطر التعاون والتكامل مع الجهات والمنظمات والمؤسسات العربية، وكذلك المؤسسات العلمية، ومؤسسات المجتمع المدنى، حتى نضمن الوصول إلى استراتيجية تكون ملائمة لظروف وواقع ومقومات وفرص وموارد دولنا العربية، واستغلال ذلك فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين دولنا العربية.

خطط شركات البترول لتعزيز الكفاءة وتقليص الاستيراد

كتب - محمد علام:

قال المهندس كريم بدوى، وزير البترول والثروة المعدنية، إن تحسين كفاءة استهلاك الطاقة يعد من الركائز الأساسية فى استراتيجية قطاع البترول، مشيراً إلى أن ذلك يسهم بشكل كبير فى تقليص الفاتورة الاستيرادية وتحقيق وفر اقتصادى يعود بالنفع على الدولة والمواطن، موضحاً أن الوزارة تعمل على استغلال الطاقات الإنتاجية للبنية التحتية المتاحة لتحقيق أهداف القيمة المضافة، خاصة من خلال توفير الزيت الخام لمعالجته فى معامل التكرير ثم تصديره بما يحقق عوائد كبيرة للدولة.

جاء ذلك خلال ترؤس الوزير اجتماعات الجمعيات العامة لشركات القاهرة والعامرية والإسكندرية لتكرير البترول، حيث تم اعتماد الموازنات التخطيطية للعام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بحضور عدد من القيادات البترولية والحكومية، منهم الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية، والمهندس صلاح عبد الكريم رئيس هيئة البترول، والجيولوجى علاء البطل، وكيل أول الوزارة لكفاءة الطاقة والسلامة والبيئة.

واستعرض المهندس وائل رزق، رئيس شركة القاهرة لتكرير البترول، مؤشرات الأداء للشركة، حيث أشار إلى أنه من المخطط تكرير ٨,٦٥ مليون طن من الخام خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، منها ٧,٢ مليون طن فى معمل تكرير مسطرد و١,٤٥ مليون طن فى معمل تكرير طنطا. كما أعلن عن توفير ٤ ملايين دولار سنوياً بفضل مشروع استرجاع غازات الشعلة، بالإضافة إلى خفض الانبعاثات بمقدار ٤٠ ألف طن من ثانى أكسيد الكربون. وأكد أن الموازنة الاستثمارية للشركة لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ تقدر بحوالى ٤,٤٧١ مليار جنيه، لتنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد، والسلامة والصحة المهنية، وحماية البيئة.

وقدم المهندس محمد صبحى، رئيس شركة العامرية لتكرير البترول، عرضاً لموازنة الشركة، موضحاً أنها تستهدف زيادة إنتاج الزيوت والمنتجات البترولية الأخرى، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الأمن الصناعى وحماية البيئة، وتعزيز كفاءة الطاقة داخل وحدات الشركة.

وعرضت المهندسة ريهام علفة، رئيسة شركة الإسكندرية للبترول، أبرز أهداف الموازنة القادمة، التى تشمل مشروعات السلامة والصحة المهنية، وتحسين كفاءة الطاقة، ودعم التحول الرقمى، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات المسؤولية المجتمعية فى محافظة الإسكندرية.

إحالة ٦٩ موظفاً بالمحليات للنيابات المختصة خلال يناير

تدريب كوادر شابة للقضاء على الفساد بالمحافظات

كتب - سيد العبيدى:

أعلنت وزارة التنمية المحلية إحالة ٦٩ موظفا للنيابات المختصة والشئون القانونية، بعد تنفيذ ٦٦ حملة تفتيش مفاجئ ومخطط خلال يناير الجارى على الوحدات المحلية بالمراكز والمدن والأحياء المختلفة فى ١١ محافظة.

وقالت وزيرة التنمية المحلية إن قطاع التفتيش والمتابعة ومراقبة الأداء بالوزارة ركز خلال حملاته التفتيشية المفاجئة والمخططة على بعض الملفات الهامة منها رصد مدى تطبيق الخطة الاستثمارية للمحافظات فى توقيتاتها الزمنية المحددة وبالمواصفات القياسية وبالجودة المطلوبة، وتقييم أداء العاملين بالمحليات.

وشملت الحملات محافظات القاهرة والجيزة والشرقية والبحيرة والغربية والقليوبية وبنى سويف وسوهاج والمنيا والبحر الأحمر، والمنوفية، وكان لهذه الحملات الأثر الإيجابى السريع والمباشر على المواطن لما تم اتخاذه من قرارات فورية لتصويب بعض المخالفات التى تم رصدها.

وأكدت د. منال عوض أن قطاع التفتيش والمتابعة قام بنوعين من التفتيش وتقويم الأداء خلال شهر يناير.. النوع الأول هو الجولات التفتيشية المفاجئة لرصد أوجه القصور فى أداء الوحدات المحلية، حيث تم المرور المفاجئ على ١٣ حى، هي: حى دار السلام، وحى شرق مدينة نصر، وحى شرق شبرا الخيمة، وحى غرب شبرا الخيمة، وحى بولاق الدكرور، وحى الشرابية، وحى حلوان، وحى السلام أول، وحى العجوزة، وحى إمبابة، وحى المنيرة، وحى الساحل، وحى روض الفرج، لفحص كافة محاور التفتيش.

وأضافت وزيرة التنمية المحلية أن النوع الثانى من التفتيش هو الزيارات المخططة التى يقوم بها القطاع للوحدات المحلية بالتنسيق مع المحافظات،

د. منال عوض

حيث تم التفتيش على بعض الوحدات المحلية لفحص شكاوى المواطنين بالمحافظات وعددها (٢٦) شكوى بشأن التعديات على أملاك الدولة والأراضى الزراعية وتراخيص البناء والاشغالات ومخالفات عامة ومالية وإدارية، كما تم استكمال مرور لجان التفتيش المخطط ليشمل المرور المخطط على محافظة سوهاج وجار المرور على باقى المحافظات لمتابعة محاور التفتيش.

طوال عقود ظل فساد المحليات من المشكلات الرئيسية أمام تعافى الاقتصاد الوطنى والنهوض بالثروة العقارية، وذلك نتيجة انعدام الخبرة لدى الكوادر المحلية التى كانت تشغل المناصب القيادية بالمحافظات، حتى تحول الفساد داخل الإدارات المحلية فى فترة من الفترات إلى أشبه بالمنظومة التى تدار من خلال فريق متكامل.

وقد عزز هذا الفساد تأخر صدور قانون الإدارة وتشكيل المجالس الشعبية المحلية إلى جانب السماح بالبناء المخالف والعشوائى فى الكثير من الأحياء الشعبية والمناطق المكتظة بالسكان مقابل تلقى بعض ضعاف النفوس رشاوى، مما تسبب فى خسائر طائلة لقطاع فى الثروة العقارية فى مصر تراجع فى الاقتصاد.

وللحد من هذا الفساد تعمل وزارة التنمية المحلية الآن على تدريب الكوادر المحلية من مختلف المحافظات قبل توليها المناصب القيادية بالمدن والمراكز والأحياء والوحدات المحلية القروية، وذلك ضمن برنامج «إعداد قادة المستقبل» الذى ينظم فى مركز سقارة تحت إشراف وزيرة التنمية المحلية.

وأكدت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية أنه سيتم التدقيق واختيار أفضل الكوادر المحلية التى سيتم ترشيحها للحصول على برنامج إعداد قادة المستقبل فى المراحل القادمة، لبناء صف ثانى وثالث بالمحليات مؤهل ومدرب بصورة محترفة وثقلة بكافة الخبرات والتجارب للعمل المحلى لتولى المناصب القيادية فى المحافظات وتغير صورة المحليات والكوادر الموجودة بها.

وقالت فى لقاء مع ٦٤ من خريجى الجزء الثانى من برنامج إعداد قادة المستقبل فى ختام برنامجهم التدريبى إن الوزارة حريصة على تأهيل وتدريب قيادات شابة بالإدارة المحلية تمتلك الكفاءة والمهارات المختلفة للعمل المحلى لإيجاد قاعدة بيانات للكوادر التى يمكن الاستعانة بها فى المناصب القيادية بالمحافظات وتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية ضمن استراتيجية بناء الإنسان المصرى فى مختلف المجالات بما يساهم فى تحسين الخدمات للمواطنين.

وأضافت «عوض» أن المحليات لديها تواصل مباشر مع المواطنين بصورة يومية ولابد من وجود قيادات وكوادر قادرة على التواصل مع المواطنين وتحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم بأفكار مبتكرة وخارج الصندوق.

وأوضحت وزيرة التنمية المحلية أن الفترة القادمة سيتم توفير عدد من الدورات والبرامج التدريبية بالتعاون مع بعض الجهات الدولية والمحلية فى مجالات وبرامج عمل الإدارة المحلية والاستعانة بخبراء أجانب فى العديد من الملفات ومنها التغيرات المناخية والبيئة والعشوائيات والتطوير المؤسسى واختيار أفضل المدربين وفقاً لمعايير وأسس عالمية.

وأضافت الوزيرة أن التواصل اليومى مع المواطنين فى الشارع وخدمتهم هى المدرسة الحقيقية للعمل فى المحليات.

وفى السياق أكد الدكتور عصام الجوهرى مساعد وزيرة التنمية المحلية أن برنامج «إعداد قادة المستقبل» من أهم البرامج التدريبية التى يتم تنفيذها بمركز سقارة للتدريب ويستهدف تأهيل الكوادر المحلية بالوزارة والمحافظات وتطوير مهاراتهم العملية والقيادية ليكونوا جاهزين للاضطلاع بدورهم فى تحسين أداء الإدارات المحلية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والقدرة على مواجهة التحديات.

وأوضح مساعد وزيرة التنمية المحلية أن برنامج إعداد قادة المستقبل تنفيذاً لتوجيهات الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية اعتمد على منهجية تدريبية مبتكرة ومتطورة تهدف إلى الجمع بين الجوانب النظرية والتطبيق العملى وتحليل مواقف حقيقية من بيئة العمل بالإدارة المحلية وتقديم حلول مبتكرة، بالإضافة إلى ورش عمل تفاعلية تهدف إلى تعزيز المهارات القيادية وتحفيز التفكير الإبداعى وإقامة مشاريع فردية وجماعية تعزز العمل الجماعى وتنمية القدرات الفردية بالإضافة إلى لقاءات مع القيادات المحلية حيث تم تنظيم لقاءات مع مسؤولى الإدارة المحلية الحاليين والسابقين لتبادل الخبرات والتجارب.

بحث سبل التعاون بين قناة السويس و«ميرسك» للملاحة

كتب - ولاء وحيد ومحمد جمعة:

بحث الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، سبل تعزيز التعاون المشترك مع مجموعة ميرسك، خلال اجتماعه مع فينسنت كليرك المدير التنفيذى لمجموعة Maersk-Moller. P. A، ورباب بولس الرئيس التنفيذى للعمليات، عضو المجلس التنفيذى لمجموعة Maersk-Moller. P. A، وأحمد حسن نائب رئيس العمليات لمجموعة Maersk-Moller. P. A، وهانى النادى ممثل مجموعة شركات Moller. P. A – Maersk بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر تقنية الفيديوكونفرانس.

ناقش الاجتماع مستجدات الأوضاع الراهنة فى منطقة البحر الأحمر وباب المندب، وبحث مدى تأثيرها على خطط إبحار المجموعة خلال المرحلة المقبلة. وأوضح «ربيع» أن الأوضاع الراهنة فى منطقة البحر الأحمر تشهد العديد من المؤشرات الإيجابية التى ينبغى أخذها فى الاعتبار خلال وضع الخطط والجداول الملاحية خلال الفترة المقبلة.

وعبر فينسنت كليرك المدير التنفيذى لمجموعة Maersk-Moller. P. A عن تقديره للجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية والأطراف المعنية للعمل على عودة الاستقرار لمنطقة البحر الأحمر مرة أخرى.

«الإنتاج الحربى» تشارك فى معرض تعميق التصنيع المحلى

محمد صلاح الدين

كتب - محمد صلاح وأبوزيد كمال وسامية فاروق:

أعلنت وزارة الإنتاج الحربى مشاركة شركاتها فى المعرض السنوى «تعميق التصنيع المحلى للصناعات الهندسية» فى نسخته الثانية والذى ينطلق اليوم ويختتم بعد غد بمركز المعارض بمدينة نصر؛ وذلك تنفيذاً لتوجيهات المهندس محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربى بضرورة الحرص على قيام الجهات التابعة للوزارة بالمشاركة بمنتجاتها فى مختلف المعارض المحلية والدولية بما يساهم فى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومى.

وأوضح محمد صقر، المستشار الإعلامى لوزير الدولة للإنتاج الحربى والمتحدث الرسمى للوزارة، أن شركات الإنتاج الحربى ستشارك فى المعرض بالعديد من منتجاتها والتى تقوم بتصنيعها محليا. و أشار إلى أن الوزارة تعمل دائما على تقليل الفاتورة الاستيرادية من خلال تعزيز الإنتاج المحلى وتقليل الاعتماد على الواردات، بدعم الشركات المحلية وتحفيزها على إنتاج بدائل للمنتجات المستوردة، بالإضافة إلى التعاون مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات فى الصناعات الاستراتيجية، بما يدعم الصناعة الوطنية ويعزز المنتج المحلى.

سماسرة سيارات ذوى الهمم يتحدون الحكومة

تقرير - طارق يوسف:

بعد أن التهم أصحاب المصالح كعكة المعاقين، المتمثلة فى شراء خطابات السيارات منهم بطرق ملتوية لا يعلمون عنها شيئا، سوى المبلغ الزهيد الذى يقع بين أيديهم، ويتركون لهم الكعكة يقسمونها كيف يشاءون، وبعد أن فطنت الحكومة للأمر، قامت فى سبتمبر الماضى بوقف عمليات تسليم ما يقرب من ١٣ إلى ١٦ ألف سيارة، ووضعت مستوردى هذه السيارات فى أزمة حقيقية، بسبب الغرامات ورسوم احتجاز أرضيات الموانئ التى تبلغ ١٤٠ دولارا يوميًا للسيارة الواحدة. ولم يتبق سوى ٢٨٥٠ سيارة بعد اتخاذ إجراءات صارمة لمنع وصولها إلى غير أصحابها، وكان لابد من إصدار تشريعات جديدة لوقف هذه المهازل، بعد أن تحولت سيارات ذوى الاحتياجات إلى «بزنس» يدر أرباحا باهظة على أصحابه، بمساعدة بعض المسؤولين الذين لا تقف أمام أمامهم أية معضلة، إلا ووجدوا لها حلا.

على سبيل المثال يتم السماح باستيراد سيارات ذات السعة اللترية العالية، من الماركات المشهورة ويتم تسقيعها أو تأجيرها لشركات خاصه بمئات الآلاف من الجنيهات، وبعد مرور الـ٥ سنوات تصبح السيارة ملكا لصاحبها يتكسب من وراءها عشرات الآلاف من الجنيهات، ويعاود ذوو الاحتياجات الخاصة الكَرة مرة أخرى بعد مرور هذه المدة، ليشترى أيضا سيارة أخرى لن يقودها، ولا يعلم شيئا عن استيرادها وتخليص إجراءات الشحن والجمارك والتراخيص لها، لأن الأمر موكول لمكاتب كبيرة بعينها ومعروفة للجميع يعمل بها عدد كبير من السماسرة (والمخلصاتية) مقابل مبلغ زهيد يتقاضاه ذوو الاحتياجات الخاصة، ليقودها فى النهاية أصحاء وأصحاب مصالح تحديا للقانون.

وعندما علمت الحكومة بخطورة الأمر وتكبد خزينة الدولة خسائر فادحة، قامت باتخاذ عدة إجراءات، لدعم حقوق الأشخاص ذوى الهمم، وتحسين الخدمات المقدمة لهم دون تعرضهم للابتزاز من الغير، فوافق مجلس الوزراء على تعديلات جديدة تهدف لحوكمة استيراد هذه السيارات وهذه التعديلات تأتى ضمن إطار قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، بهدف تنظيم استيراد السيارات وتحديد شروط الإعفاء من الضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة.

وقد وضعت عدة شروط للحصول على الإعفاء الجمركى دون المساس بحقوق ذوى الاحتياجات الخاصة، تتمثل فى استخراج بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة الصادرة من وزارة التضامن الاجتماعى بالتعاون مع وزارة الصحة. كما يجب استخراج تقرير طبى من المجالس الطبية المتخصصة لتحديد مدى قدرة الشخص على القيادة.

ويتم استيراد السيارة من الخارج مباشرةً لصالح ذوى الهمم، ولا يُسمح باستيراد سيارات من المناطق الحرة.

كما وضعت الحكومة شرطا فى غاية الأهمية لمنع التحايل من قبل أصحاب المصالح فاشترطت ألا تتجاوز سعة المحرك للسيارات المستوردة ١٢٠٠ سى سى لمحركات البنزين أو السولار أو الهجينة، بينما لا تتجاوز قوة السيارات الكهربائية ٢٠٠ كيلووات، كما تُمنع السيارات المزودة بشاحن توربينى. وأن يكون لدى طالب الإعفاء أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى حساب بنكى مفتوح منذ عام على الأقل فى بنك ناصر الاجتماعى أو أحد البنوك المعتمدة، ويجب أن يحتوى الحساب على مبلغ يساوى ثمن السيارة المراد استيرادها. وهذا الشرط من السهل التحايل عليه، بعد أخذ الضمانات اللازمة على المعاق وأقاربه من قبل تجار السيارات منذ اللحظة التى تم إقرار هذه التعديلات.

وجاء الشرط التالى ليضرب المتلاعبين فى مقتل ويمنع تحرير توكيلات لإدارة السيارة، مما يعنى أن

«الصحة»: أقل معدل مواليد منذ عام ٢٠٠٧

كتبت - إيمان الجندى:

أكدت وزارة الصحة والسكان، أن السياسات الصحية والسكانية التى عملت على ضمان تحقيق التوازن بين النمو السكانى والاقتصادى، أدت إلى تحقيق انخفاض ملحوظ فى معدلات النمو السكانى خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس نجاح الاستراتيجيات الحكومية والمبادرات الصحية فى تحقيق تحول إيجابى ملموس على أرض الواقع.X حيث أعلنت الوزارة عدم تجاوز أعداد المواليد حاجز الـ٢ مليون مولود سنويا، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧، وفقا لإحصائيات، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، حيث انخفضت أعداد المواليد خلال عام ٢٠٢٤، إلى ١,٩٦٨ مليون مولود، مقارنة بـ٢,٠٤٥ مليون مولود فى عام ٢٠٢٣ بمعدل انخفاض قدره ٧٧ ألف مولود بنسبة ٣,٨٪، وهو أقل معدل إنجاب منذ عام ٢٠٠٧، بانخفاض معدل الإنجاب الكلى عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٤١ مولود لكل سيدة، مقارنة بـ٢,٥٤ مولود فى ٢٠٢٣، مما يعكس تحولًا مجتمعيًا نحو زيادة «الوعى» فى ما يتعلق بالتخطيط الأسرى. وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمى لوزارة الصحة والسكان، أن الوزارة تبنّت استراتيجية شاملة تستهدف تعزيز صحة المرأة والطفل، وتحسين جودة خدمات الصحة الإنجابية، ونشر التوعية الصحية، من خلال تطوير خدمات تنظيم الأسرة وتعزيز الصحة الإنجابية، وتوسيع نطاق خدمات الصحة الانجابية عبر الوحدات الصحية، مع التركيز على المناطق الريفية والنائية، وكذلك زيادة معدلات استخدام وسائل الصحة الإنجابية، خاصة الوسائل طويلة الأمد.

على فكرة

بقلم:
أمينة النقاش

غربة اللغة العربية

فى ندوة له بمعرض الكتاب قبل أيام، أبدى الشاعر الكبير أحمد عبد المعطى حجازى أسفه واندهاشه، للافتة مرفوعة على البوابة الرئيسية لمدخل المعرض، تدعو المواطنين لزيارته، مكتوبة باللغة العامية المبعثرة، مع أن المعرض يعد محفلاً للاحتفاء باللغة الفصحى، التى وصفها بأنها هى العقل والضميروالروح التى تتجدد ونتجدد بها. وليس ببعيد عن أسف الشاعر، الرفض العام سواء فى الصحف أو على وسائل التواصل الاجتماعى للفكرة التى أثارها إعلان رئيس الهيئة الوطنية للإعلام أحمد المسلمانى بتغيير أسماء قنوات النيل إلى موليود وبوليود، ليس فقط تمسكاً بالنيل كرمز أيقونى لمصرية القنوات، بل هو كذلك دفاع عن المصطلحات العربية غيرالأجنبية وعن اللغة العربية الفصحى، التى باتت تشهد أشكالاً متعددة من التهميش لها، سواء هو متعمد أو مقصود فى المجال العام.

الأدلة على هذا التهميش للغة العربية أكثر من أن تحصى. منها أن عددا من البرامج الترفيهية والحوارية فى التليفزيون، الذى بدأ بثه فى ستينات القرن الماضى باسم التليفزيون العربى باتت تستخدم أسماء أجنبية مثل سولد أوت.. كما أن المنصة المصرية الرقمية التى تتبع الشركة المتحدة وأنشئت منذ العام ٢٠١٩ تسمى نفسها وتش ات. ولم تجد الشركة الوطنية للاتصالات فى اللغة العربية اسما يليق بمكانتها، فأطلقت على نفسها اسم وى.

وتحفل إعلانات الشواراع والمحال التجارية باسماء أجنبية فى كرنفال من القبح والنشاز والتخبط فضلا عما يحمله ذلك من شعور عميق بالانسحاق أمام كل ما هو أجنبى، حتى يخيل لأى زائر لوسط المدينة ويجول فى شوارعها وأحيائها أنه فى بلد غير عربى. يحدث ذلك برغم أنه، كان قد أصدر أحد وزراء التموين قرارا وزاريا قبل سنوات، يحظر على المحال التجارية استخدام أسماء غير عربية، والمدهش أنه لم يتم الاكتفاء بعدم تنفيذه وذهابه طى النسيان، بل أن الوضع بعد صدوره ازداد سوءا. تماما كما يحدث الآن مع عودة الإشارات الدينية على المركبات الخاصة بكثافة، برغم صدور قرار وزارى بمنع لصقها، ليصبح العصف بالقانون حالة عامة لا استثنائية!

الحفاظ على اللغة العربية، وحمايتها من العدوان الساري عليها فى كل اتجاه، ليس من القضايا الهامشية التى يمكن تجاهلها والازدراء بها، لا سيما والخطاب الرسمى ينطوى على دعوات لا تتوقف عن تماسك الهوية المصرية والحفاظ على مكوناتها، ولغتنا العربية تكاد أن تكون هى رمزها الأبرز وهى سلاحنا البتار نحو ولوج ذلك الهدف. بات المجتمع يتغاضى عن الأخطاء اللغوية النحوية وحتى فى المعانى ودلالات الجمل والكلمات، لاسيما فى الوسائل الجماهيرية الأكثر تأثيرا، التى أصبحت مصدرا سهلا للمعرفة لعموم الناس. وعلى الهيئة الوطنية للإعلام بدلا من أن تتفنن فى الاهتمام بالشكل وهى تظن أنها تسعى للتطوير، أن تلعب دورا فى وقف هذا العبث باللغة العربية فى الإعلام المصرى المرئى والمسموع، وأن تلغى كل أسماء البرامج غير العربية من محطاتها التلفزيونية والإذاعية، هذا إذا كنا ندرك ان الحفاظ على العربية هو حفاظ على الهوية المصرية، ونطبق الدستور، الذى ينص على أن اللغة العربية هى لغة الدولة الرسمية.

وقبل ثلاث سنوات تقدم مجمع اللغة العربية إلى مجلس النواب بمشروع قانون لحماية اللغة العربية فى المؤسسات الرسمية والمعاملات التجارية والعقود والمنتجات المصنوعة فى مصر لشركات أجنبية والإعلانات فى الطرق العامة والمصنفات الفنية وأسماء الشوراع والحدائق العامة والشواطئ والمؤسسات الصحفية والإعلامية وغير ذلك، وحدد القانون عقوبات وغرامات لمن يخالف أحكام هذا القانون أو يتجاهلها، ولا أدرى حتى اليوم ما هو مصير هذا القانون، وغيره من القوانين المنسية السابقة عليه، التى آن أوان تفعيلها إذا كنا نؤمن حقا مع الشاعر حجازى أن لغتنا الجميلة، هى العقل والضمير والروح التى تتجدد ونتجدد معها وهى الرمز الذى لا بديل له للدفاع عن هويتنا.

«ترامب» يتمسك بحلم «صفقة القرن»

سياسيون: التنازل عن الأراضى المصرية والفلسطينية من المحرمات

كتبت- أمانى زكى:

حالة من الإصرار سيطرت على الرئيس الامريكى دونالد ترامب ومعاونيه بشأن غزة وتهجير سكانها بالانتقال الى مصر والأردن وهو ما ظهر أمس خلال تصريحات الرئيس فى البيت الأبيض وهى الخطة التى رفضها الزعماء العرب بشكل قاطع.

وقال ترامب للصحفيين فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض : «سيفعلون ذلك. سيفعلون ذلك، أليس كذلك؟ نحن نفعل الكثير من أجلهم وهم سيفعلون ذلك». واقترح ترامب الأسبوع الماضى أن تستقبل مصر والأردن النازحين الفلسطينيين من غزة حتى نتمكن من «تطهير هذا الأمر بأكمله».

كما لفت مبعوث البيت الأبيض ستيف ويتكوف فى مقابلة مع أكسيوس فى ختام رحلته إلى الشرق الأوسط إلى أن إعادة إعمار غزة قد تستغرق ما بين ١٠ إلى ١٥ عاما.

وبحسب الوكالة تريد إدارة ترامب أن ترى استمرار وقف إطلاق النار واستقرار غزة حتى تتمكن من المضى قدمًا فى خططها الطموح للشرق الأوسط، والتى تشمل التوصل إلى اتفاق سلام بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل ومحاولة التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي.

وأضاف ويتكوف: «ما كان لا مفر منه هو أنه لم يتبق من غزة أى شيء تقريبا ويتجه الناس شمالا للعودة إلى منازلهم ورؤية ما حدث ثم يعودون ويغادرون... لا يوجد ماء ولا كهرباء. من المذهل حجم الدمار الذى حدث هناك».

كما أمضى مبعوث البيت الأبيض معظم يومه الأربعاء فى قطاع غزة لتفقد الوضع من الأرض ومن الجو. وكان أول مسؤول أميركى يزور غزة منذ ١٥ عاما. وقال إن المساعدات تدخل غزة كما هو مخطط لها، والناس يعودون إلى شمال غزة وفقا للاتفاق، والترتيبات الأمنية فى ممر نتساريم وممر فيلادلفيا «تعمل بشكل أفضل مما كان متوقعا».

وقال ويتكوف إنه لم يناقش مع ترامب فكرة نقل الفلسطينيين من غزة. لكنه كون رأيه من خلال ما شاهده فى زيارته حيث اصبحت غزة «غير صالحة للسكن». واضاف «لم يتبق شيء قائما. هناك الكثير من الذخائر غير المنفجرة. ليس من الآمن السير هناك. إنه أمر خطير للغاية. لم أكن لأعرف ذلك لولا الذهاب إلى هناك والتفتيش».

ولفت إلى لقائه حسين الشيخ نائب الرئيس الفلسطينى بناء على طلب الحكومة السعودية. ووصفه «لقد كان لقاءً وديًا. لقد أعطانى تعهداته بشأن المكان الذى يجب أن يتجه إليه قطاع غزة. واتفقنا على مواصلة الحوار».

وأشاد وزير الخارجية الأمريكى ماركو روبيو بدور ويتكوف فى مفاوضات الرهائن، وقال فى بودكاست ميجين كيلى إن ترامب «اتبع نهج رجل الأعمال فى التعامل مع تحدٍ بالغ الحساسية ومستعصى على الحل فى السياسة الخارجية، وتوصل إلى وقف لإطلاق النار يواجه تحديات هشة وطويلة الأمد». وأضاف أن ويتكوف «جلب نفس النوع من النهج التجارى لبعض هذه التحديات» بحسب ما نقلته تايمز أوف اسرائيل.

وبحسب تحليل نشرته البى بى سى فإن ترامب يسعى لتحويل القطاع إلى «مكان أشبه بدبى أو سنغافورة» عبر إقامة فنادق ومنطقة اقتصادية عالمية حيث يطل قطاع غزة على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط، وقبالة سواحله الغنية بالغاز.

ويرى محللون أن ترامب يجهل تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى كما أنه لا يعلم حجم ارتباط الفلسطينيين بأرضهم وتعرضهم لنكبات وأن إخراجهم من قطاع غزة يعنى عدم عودتهم إليه مرة أخرى وتصفية القضية الفلسطينية».

وقال ستيفان رول من المعهد الألمانى للشؤون الدولية والأمنية فى برلين بحسب صحف عالمية إن «رفض مصر يعود إلى حد كبير إلى التضامن والدعم للسعى الفلسطينى لإقامة الدولة». واضاف «إن هذه قضية سياسية داخلية كبرى فضلا عن ان التنازل عن الأراضى المصرية يعتبر من المحرمات، وخاصة بسبب مشروع إعادة التوطين، الذى يعتبره كثير من المصريين معادياً للفلسطينيين. وسوف تضطر الحكومة إلى التعامل مع الاحتجاجات الكبيرة من جانب السكان».

وبحسب إدموند راتكا، رئيس مكتب مؤسسة كونراد أديناور فى عمان، فإن الوضع فى الأردن مماثل.واضاف : معظم الأردنيين يعارضون بشدة هذا المشروع الذى يُنظر إليه على أنه يقوض القضية الفلسطينية و لا أحد فى البلاد بما فى ذلك الملك، يريد أن يُشتبه فى أنه يلعب بهذه السياسة المفترضة». وأضاف أن سببا آخر هو أن مثل هذه الخطة من شأنها أن تعطى دفعة للجماعات المتطرفة داخل الأردن .

وبحسب آخر تقييم للأضرار أجراه مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات)، فإنّه حتى الأول من ديسمبر الماضي، تضرّر أو دمّر ما يقرب من ٦٩ فى المئة من مبانى القطاع، أى ما مجموعه ٨١٢بم١٧٠ مبنىً.

وتقول منظمة العفو الدولية إنّ أكثر من ٩٠ فى المئة من المنشآت المبنية على مساحة تزيد عن ٥٨ كيلومتراً مربّعاً والواقعة على طول الحدود بين القطاع الفلسطينى وإسرائيل، «دمّرت أو تضرّرت بشدّة» على ما يبدو بين أكتوبر ٢٠٢٣ ومايو ٢٠٢٤.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّ إعادة إعمار القطاع ستستغرق ما يصل إلى ١٥ عاماً، وستكلّف أكثر من ٥٠ مليار يورو.

أشارت أيضاً إلى أن إزالة أكثر من ٥٠ مليون طن من الركام الذى خلّفه القصف الإسرائيلى قد يستغرق ٢١ عاماً وبتكلفة تقدر بـ ١,٢ مليار دولار، وفق وكالة رويترز.

إسرائيل أولى بالتهجير

مواطنون لـ« ترامب »: أنت تحلم.. ومصر لا تقبل تهديداً

كتبت - رقية عبدالشافى:

شهدت مصر أمس، مظاهرات حاشدة أمام معبر رفح البرى على الحدود مع قطاع غزة، حيث تجمع مئات المواطنين المصريين للتعبير عن رفضهم لمحاولات تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

رصدت «الوفد» آراء عدد من المواطنين فى الشارع تجاه هذا المخطط وتصريحات دونالد «ترامب» لتهجير الفلسطينيين إلى مصر.

قال مصطفى ناصر «محام» إنه يرفض رفضا قطعيا تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن، لافتا إلى أن أرض الفلسطينيين لهم وحدهم ولا يجوز خروجهم منها لأنهم كما قال الرئيس السيسى لن يعودوا لها مرة أخرى.

وأضاف: «تهديدات ترامب واستمرار محاولاته لتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن لن تنجح ولن نرضى بذلك، بالإضافة إلى أن أرضنا خاصة سيناء هى للمصريين فقط، وقد تلك الأرض المباركة بدمائهم على مر السنين، ولن نقبل بالتفريط فيها بأى شكل من الأشكال».

وتابع أن نشر صحف إسرائيل صورة الرئيس السيسى مع الرئيس الإيرانى الذى توفى فى حادث الطائرة ابتزاز مرفوض، وشعب مصر لا يخضع للتهديد.

وأعربت ندى إبراهيم «طالبة جامعية» عن استنكارها لدعوات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الملحة لتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن وتنفيذ مخطط جديد لإبعادهم مرة ثانية عن أرضهم، مشيرة إلى أن المصريين لن يقبلوا بالمشاركة فى هذا الظلم، فضلا عن استحالة ترك المواطن الفلسطينى لأرضه، مضيفة: «ماسبهاش وهو بيترمى عليه قنابل وبيقتلوا أهله وأصحابه قدام عينه ويسيبها دلوقتى، أمريكا بتحلم، ومصر مش بتتهدد ونشر صحف إسرائيل صورة الرئيس السيسى مع الرئيس الايرانى الراحل تهديد مرفوض، ونحن نفدى الرئيس السيسى بروحنا ودمنا».

وأضافت عفاف السيد «ربة منزل»: لن نقبل تهديد إسرائيل الرئيس السيسى ولا أحد من المصريين يقبل بتهجير الفلسطينيين من أرضهم، ويجب على إسرائيل وأمريكا ترك سياسة الضغط والقتل، فنحن الشعوب العربية لدينا انتماء وكرامة لأوطاننا ولن نتركها لأحد بل نستشهد فيها، مؤكدة دعمها الكامل للقيادة السياسية فى مصر وللرئيس السيسى فى كافة القرارات التى تتعلق بالأمن القومى المصرى.

كما رفض نسيم صبحى «محاسب فى إحدى الشركات» نشر اسرائيل صورة السيسى ورئيس إيران الراحل، ورفض أيضا تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب وتهديداته لمصر والأردن من أجل تنفيذ مخططه فى تهجير الفلسطينيين من أرضهم، لافتا إلى أن أرض سيناء للمصريين فقط ولن نقبل بفرض آراء وسياسات أمريكا وحليفتها إسرائيل علينا.

وتابع: كما أننا لن نشارك فى ظلم شعبنا الشقيق فلسطين، وحان وقت استرداد أرضهم وحل الدولتين ورفع الظلم عن هذا الشعب الذى واجه جبروت وبطش دول العالم العظمى وحده، دون الأخذ فى الاعتبار قوانينهم الزائفة التى طالما صدعونا بها.

كما رفضت أسماء رفعت «طالبة بالمرحلة الثانوية العامة» مخطط تهجير الفلسطينيين من أرضهم إلى مصر والأردن، مؤكدة دعمها للرئيس السيسى ورؤيته الحكيمة من بداية الأزمة لما يحدث بالمنطقة العربية، قائلة: «هو ترامب عاوز من مصر ايه؟، والفلسطينى مستحيل يترك أرضه تحت أى ظرف».

وقد أثارت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية جدلًا واسعًا بعد نشرها صورة تجمع الرئيس بنظيره الإيرانى الراحل إبراهيم رئيسى، حيث اعتبر محللون أن هذه الخطوة تحمل رسالة غير بريئة لمصر.

الشعب على الحدود

حشود المصريين فى رفح تؤيد الرئيس وترفض التهجير

معبر رفح - محمد جمعة:

فى مشهد يعكس وحدة الشعب المصرى وعمق تضامنه مع القضايا الوطنية والقومية، شهد معبر رفح، تجمعًا حاشدًا لإقامة صلاة الجمعة، تأكيدًا على دعم مصر القوى لأمنها القومى ورفضًا لمحاولات التهجير القسرى التى تستهدف الشعب الفلسطينى.

تأتى هذه الفعالية فى وقت حرج، حيث يعبر المشاركون عن موقفهم الثابت فى رفض المخططات الظالمة التى تمثل تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة، مؤكدين أن مصر لن تقبل بأى مساس بحقوق الفلسطينيين أو تهديد للأمن الإقليمى.

وفى إطار هذه الفعالية، شدد المشاركون على أن مصر ستظل حصنًا للأمة العربية، حامية للحقوق الفلسطينية، ولن تسمح بتغيير الحقائق على الأرض بأى شكل من الأشكال. وأكدوا أن هذا التجمع يعكس إرادة الشعب المصرى الرافضة لأى محاولات للتلاعب بقضية فلسطين أو تقويض الأمن الإقليمى، مشددين على ضرورة تكاتف الجهود الدولية لإحلال السلام العادل والشامل فى المنطقة، والذى يضمن حقوق الفلسطينيين ويحفظ استقرار المنطقة بأسرها.

وشهد معبر رفح، تجمعًا شعبيًا لإقامة صلاة الجمعة، فى فعالية تعكس دعم أمن مصر القومى وتأييد قرارات الرئيس عبدالفتاح السيسى، إضافة إلى التضامن الكامل مع الشعب الفلسطينى ورفض محاولات التهجير القسرى.

وأكد المشاركون أن هذه الفعالية تأتى احتجاجًا على المخططات الظالمة التى تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولى وتهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة، مشددين على موقف مصر الثابت فى دعم القضية الفلسطينية ورفض أى محاولات للمساس بحقوق الفلسطينيين.

وشدد المشاركون فى الفعالية على أن الشعب المصرى يقف صفًا واحدًا خلف قيادته السياسية فى الدفاع عن الأمن القومى، ورفض أى محاولات لفرض واقع جديد على الأرض يتنافى مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. كما أكدوا أن مصر لن تقبل بأى إجراءات من شأنها تهديد استقرار المنطقة، داعين المجتمع الدولى إلى تحمل مسؤولياته لوقف الانتهاكات المستمرة، والعمل على تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

ورفع المشاركون أعلام مصر وفلسطين، ورددوا هتافات داعمة للقضية الفلسطينية، منها: «بالطول بالعرض مش حنسيب الأرض»، و«لا للتهجير». ورفعوا لافتات «حق الشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة»، و«مصر ليست دولة للجوء الفلسطينى».

وردد المواطنون النشيد الوطنى المصرى، وسط أجواء تعبّر عن وحدة الشعب المصرى تجاه القضية الفلسطينية، مشيرين إلى أن هذه المسيرات الشعبية تعبير حقيقى عن وجدان الشعب المصرى، الذى يرفض أى محاولات للمساس بحقوق الفلسطينيين، للتأكيد على موقفه الراسخ فى دعم قضيتهم العادلة.

ورفع طلبة الجامعات المصرية، من القاهرة والإسماعيلية والسويس وبورسعيد وبنها وطنطا، المشاركون، أعلام مصر وفلسطين، مرددين هتافات تعبّر عن دعمهم للقضية، أبرزها: «لا للتهجير وغزة العزة وعاش السيسى عاش وإحنا ورا ك معاك ياريس».

وردد طلبة جامعة الإسماعيلية وخط القناة:

القبائل: نقف صفاً واحداً خلف الدولة المصرية والقيادة السياسية

مصر مصر تعيشى يامصر، وسط أجواء تعبّر عن وحدة الموقف المصرى تجاه القضية الفلسطينية.

أكد النائب أحمد رسلان، نائب رئيس اتحاد القبائل والعائلات المصرية، دعمه الكامل للرئيس عبدالفتاح السيسى والقيادة السياسية، مشددًا على رفض أى محاولات للمساس بأمن واستقرار الوطن.

وقال رسلان، فى تصريحات خاصة لـ«لوفد» إن اتحاد القبائل والعائلات المصرية يقف صفًا واحدًا خلف الدولة المصرية فى مواجهة التحديات، مشيرًا إلى أن مصر تشهد إنجازات غير مسبوقة على كافة الأصعدة بفضل القيادة الحكيمة للرئيس السيسى.

وأكد أن القبائل والعائلات المصرية لها تاريخ وطنى مشرف، وستظل داعمًا قويًا للدولة فى مسيرتها نحو التنمية والتقدم.

وأكد النائب إبراهيم رفيع، المتحدث الرسمى باسم اتحاد القبائل والعائلات المصرية، دعم القبائل العربية الكامل لقرارات الرئيس عبدالفتاح السيسى فى مختلف القضايا الوطنية، مشددًا على رفضها لأى محاولات للتهجير القسرى.

وأضاف رفيع لـ«الوفد» أن القبائل والعائلات المصرية تقف صفًا واحدًا خلف القيادة السياسية، انطلاقًا من إيمانها الراسخ بأهمية الحفاظ على استقرار وأمن الوطن. وأوضح أن الدولة المصرية تبذل جهودًا كبيرة لتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يستدعى تكاتف جميع أبناء الوطن لمواجهة المؤامرات.

وأشار المتحدث الرسمى إلى أن القبائل العربية كانت وستظل جزءًا أصيلًا من النسيج الوطنى، وأنها ترفض أى محاولات للمساس بحقوق الفلسطينيين أو تهجيرهم من أراضيهم.

وأضاف أن القبائل العربية كانت دائمًا داعمًا رئيسيًا للوطن فى مختلف المواقف، وستظل سندًا للدولة فى مواجهة أى تحديات تهدد استقرارها وأمنها.

وأشار إلى أن القبائل العربية كانوا دائمًا فى طليعة المدافعين عن الوطن، وسيظلون داعمين لكل الخطوات التى تحقق مصلحة البلاد وتحفظ أمنها واستقرارها.

وأكد العقيد رامى الشماخ الأمين العام للاتحاد الوطنى لمكافحة الفساد والإرهاب أن الرئيس يوحد شعب مصر تحت قيادته ويؤكد أن أمن مصر القومى خط أحمر، وكما ساند القائد عبدالفتاح السيسى الشعب فى ٣٠ يونيو، يقف اليوم الشعب ليؤكد وقوفه خلف الرئيس، وأن مصر فوق الجميع وأن تلاحم الشعب المصرى بتوافد مئات الآلاف لدعم قيادته فى الحفاظ على الأمن القومى المصرى وأن مصر ستظل الدرع الواقى للوطن العربى وكما ذكر الرئيس فى خطابه الأخير: «لا للتهجير ولن نشارك فى ظلم القضية الفلسطينية».

وأكد ممثلو القوى السياسية والقبائل العربية والمصرية وأبناء شبه جزيرة سيناء، أن حدود مصر خط أحمر والمساس بسيادتها سيمثل إعلاناً بالحرب، وهو ما لا يقبله المصريون.

وشددوا على أن التهجير يعد تصفية للقضية الفلسطينية، وانتهاكاً لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والدفع به نحو مغادرة أراضيه وعدم العودة إليها مجدداً.

كما أشار المشاركون إلى أن التهجير ليس حلاً للقضية الفلسطينية، مؤكدين أن الحل الوحيد هو حل الدولتين والعودة إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وذكر ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة والقبائل أن أى محاولة لا تلبى تطلعات الشعب الفلسطينى فى أن يعيش فى دولة مستقلة سيكون مصيرها الرفض، بل ستؤدى إلى مزيد من التوتر فى المنطقة، وتوسيع رقعة الصراع وهذا يعتبر مؤشر خطورة على المنطقة العربية وأن مصر لا تفرط فى شبر من اراضيها.

وأكد محمد الهيبر التربانى، من قبيلة الترابين، أن موقف مصر ثابت ولن يتغير وينبع من ثوابت وطنية والتزام وطنى وأخلاقى تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى.

وأشار «التربانى» إلى أن تواجد الآلاف من المصريين عند معبر رفح هو تأكيد أن الدولة المصرية وقواتها المسلحة وراءها شعب يعى ويفهم ويدعم قيادته فى هذا التوقيت، وهذا الحشد الشعبى بمثابة تجديد للتفويض الشعبى للقيادة السياسية تجاه ما تتخذه للحفاظ على السيادة الوطنية.

يُذكر أن مصر تواصل جهودها الدبلوماسية والسياسية لدعم الشعب الفلسطينى، وتأكيد موقفها الرافض لأى حلول لا تحقق العدالة والاستقرار فى المنطقة.

«بكر» يشارك فى وقفة القوى السياسية

شارك حمادة بكر عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد فى الوقفة التى نظمتها القوى السياسية صباح أمس، لرفض تهجير الفلسطينيين، ودعم القضية الفلسطينية.

أكد «بكر» أن تصريحات الرئيس الأمريكى مرفوضة شكلا وموضوعا، ولا بديل عن حل عادل وإقامة الدولة الفلسطينية.

وطالب «بكر» الرئيس الأمريكى بالمشاركة فى إعادة إعمار غزة وألا ينجرف إلى المهاترات والمكلمة التى لن تجدى، مشيرا إلى أن الفلسطينيين أصحاب قضية، وقد وقفوا مرارا ضد محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وهم شعب صاحب عزيمة لا يكسر ولن يكسر.

وأوضح «بكر» أن الحل يتمثل فى اتفاقية عادلة تضمن حقوق الشعب الفلسطينى، الذى تعرض لعدوان على مدار عام فى غزة، قتل فيه الأبرياء والأطفال والنساء واستهدفت المستشفيات.

وأعلن «بكر» عن دعمه الكامل للرئيس عبدالفتاح السيسى فى اتخاذ ما يراه مناسبا لتحقيق الأمن القومى المصرى وإقامة دولة فلسطينية يعيش مواطنوها فى أمان.

وطالب «بكر» كافة الدول بالانحياز لحقوق الشعب للفلسطينى وأنه على الإدارة الأمريكية وإسرائيل الوعى جيدا بأن ما يمارسانه من إجحاف فى حق أهل فلسطين لن يزيد الأمور إلا تعقيدا وضررا للجانبين الإسرائيلى والفلسطينى.

وأضاف: لن تقام اقتصاديات على الحرب والدمار ولن يستفيد أحد من الدمار ولن يترك أيضا مواطن أرضه، وأنه مع وقف إطلاق النار وجدنا الآلاف عادوا إلى أراضيهم بل وسلموا الجنود الأسرى من الإسرائيليين من قلب الحفر والمنازل المدمرة.

بقلم:
مجدى حلمى

المحافظون.. ورضا المواطن

أمر جيد ان يردد المحافظون عبارة واحدة فى كل لقائهم وهى «أولويتنا رضا المواطن» وكأن تعليمات مشددة صدرت لهم بان بان تكون هذه الجملة شعار لهم.. وهو أمر جيد بأن يكون المواطن هدفًا أساسيًا لعمل القيادات المحلية فى كل محافظات مصر.. وحتي يتحول هذا الشعار الى واقع هناك خطوات هامه يجب على المحافظين القيام بها حتى يصدق الناس ان كلامهم امر واقعى.

فما نشاهده من المحافظين هو الاهتمام بمناطق محدده فى كل محافظة ويتجاهلون مناطق اخرى ورأينا محافظين تولوا المنصب وبقوا فيه سنوات طويلة وعندما تسأله عن منطقة فى نطاق محافظته لا يعرفها وهو ما يكشف انه كان حبيس مكتبه او جميع جولاته كانت لمناطق محددة دون غيرها ومعدة سلفا وهو للأسف مستمر حتى الان فى اغلب المحافظات ومنها القاهرة والجيزة نفسها.

وحتى يتحقق رضا المواطن يجب ان تكون جولات المحافظين التى يقولون إنها مفاجئة لكنها فى الحقيقة معدة سلفا حتى من خلال الترتيبات الأمنية التى تتم قبل زيارة المحافظ الي المنطقة وبالتالى الجميع يعرف ان المحافظ قادم قبل وصوله بساعات طويلة وتفقد الزيارة المفاجئة معناها

والاهم فى نيل رضا المواطن هو سهولة الحصول على الخدمات المحليه بعيدا عن الفساد والرشوة حتى مع انشاء ما يسمى مراكز تكنولوجية والرقمنة إلا أن الوضع كما هو من جيوش المشهلاتية ودوخة المواطن بين الشبابيك والصعود والنزول على السلالم والطوابير وخلافه.. وبالتالى مازالت المعاناة مستمرة.. و قضية الرقمنة هى للاستهلاك المحلي وليس امرًا واقعًا والدليل ان أسوأ بوابات خدمية هى البوابات ومواقع الوزرات والهيئات وحتى موقع الشركة المصرية للاتصالات رغم احتكارها للانترنت الأرضى.

وحتى يتحقق رضا المواطن يجب ان يبادر المحافظون بالعمل بدلا من انتظار التوجيهات العليا التى هى ديباجة مستمرة فى أحاديثهم وبياناتهم الإعلامية ودور القيادة العليا فى البلد وضع الخطط العامة.. والباقى على المحافظين تطبيقها والابداع والمبادرة فى التطبيق والاشراف على التطبيق على ارض الواقع.

ولنيل رضا المواطن يجب على المحافظين الاستعانة بالخبرات الحقيقية والقيادات الطبيعية فى محافظتهم وان يكونوا على تواصل مستمر معهم حتي يستطيع الخروج من أى أزمة تحدث لانه لولا الخبرات المحلية والقيادات الطبيعية لن يستطيع أى محافظ فهم طبيعة المحافظة وعادات وتقاليد أهلها لان جميع المحافظين ليسوا من أبناء المحافظة التى يتولاها وجود هؤلاء يعوض غياب المجالس المحلية الشعبية والتى نسينا ان فى مصر مؤسسة منتخبة اسمها المجالس المحلية والمواد الخاصة فى الدستور معطلة من ١٥ عاما تقريبا.

رضا المواطن.. ليس شعار للاستهلاك المحلى.. ولإثبات ان المسئول يعمل .. او توجيه رسالة الى القيادة بان المحافظ يقوم بدوره وزيادة.. رضا المواطن يحتاج الى العمل على مدار اليوم .. وقرارات حاسمة وافعال واعمال بدون توجيهات ولكن بمبادرات ذاتية او انتظارا للتعليمات .. رضا المواطن لا يأتى الا بالقضاء على الفساد وتسهيل عمليه حصول المواطن على حقوقه فى الخدمات ووقف عمليات فرض الرسوم العشوائية عليهم مقابل هذه الخدمات.. يجب ان يكون المسئول رحيما بالناس ووقتها سوف يشعر المواطن بهذه الرحمة وتتحقق حالة الرضا المنشودة.

بقلم:
د. وليد عتلم

التهجير من غزة إلى المكسيك

مصر الرسمية ومعها جموع الشعب المصرى ردوا على الرئيس الأمريكى بعبارات لا تحتمل اللبس أو التأويل؛ التهجير خط مصرى أحمر، وترحيل أو تهجير الشعب الفلسطينى «ظلم لا يمكن أن نشارك فيه». الرئيس السيسى وضع خطا أحمر جديدًا: لا يمكن التساهل أو السماح بالمساس بأمن مصر القومي. والشعب المصرى لفظ غطرسة «الكاو بوى الأمريكي»، ومن أمام المعبر؛ الشعب المصرى أعلنها بصوت مرتفع وصُداح: التهجير قبل أن يكون إهدارًا للحقوق الفلسطينية وتصفية للقضية، تجاوز للسيادة الوطنية المصرية نرفضه ولا نقبله.

ثم كان الرد فلسطينيا وعلى الأرض؛ المشهد المهيب لعودة سكان القطاع من الجنوب للشمال يعكس ارتباطا لا ينكسر بالأرض من أصحاب القضية، وهو ما لا يفهمه ترامب وفريقه. ومن لم يجد بيته قائمًا، ينصب خيمة فوق الأنقاض والركام. وكما كتب أمل دنقل، هى أشياء لا تشترى.

طرح النقل، أو الترحيل، أو التهجير، أو أى ما كان المسمى، مؤقتا كان أو دائما، طوعياً أو قسرياً، وغير أنه يعكس عنجهية وغطرسة ترامبية أمريكية، وينم عن جهل واضح واستخفاف كبير بطبيعة وواقع الصراع العربى الإسرائيلي، وما ينجم عنه من تداعيات ومهددات للأمن والسلم الدوليين. فهو أيضا يجسد ازدواجية المعايير الأمريكية سواء فيما يتعلق بالدور الأمريكى فى الصراع العربى الإسرائيلى والانحياز الدائم لإسرائيل وأمن إسرائيل على حساب الحقوق العربية والفلسطينية. وكذلك فيما يتعلق بطبيعة التهجير نفسه.

ترامب جعل من قضية تهجير وترحيل المهاجرين غير الموثقين أو المسجلين أم القضايا، متوعدا بأكبر عملية تهجير وترحيل فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. الرئيس الأمريكى ينوى ترحيل لعدد يتراوح ما بين ١١ إلى ١٤ مليون مهاجر ليس لديهم تصاريح إقامة. ترامب يرى أن هؤلاء يمثلون تهديدا للأمن القومى الأمريكى والسلامة العامة وأنهم غرباء يجب طردهم، وأنهم يسلبون الأمريكيين الأصليين وظائفهم، وأنهم لا يمثلون القيم الأمريكية. ترامب أعلن حالة الطوارئ الوطنية وأصدر عدة أوامر تنفيذية بشأن الهجرة خاصة هؤلاء المنتمين للمكسيك وكذا وكولومبيا، تابعنا كيف كانت التهديدات الترامبية لكولومبيا بسلاح الرسوم الحمائية الجمركية. المكسيك بدأت التحسب لإجراءات الرئيس الأمريكي: نصبت مخيماً ضخماً على الحدود الأمريكية، وأعلنت عن بناء ٩ ملاجئ فى المدن الحدودية لاستقبال المهاجرين العائدين.

لكن إذا كان السيد ترامب يرى أن المهاجرين يشكلون تهديدا ويجب التخلص منهم، فهذا المسلك لا ينطبق على أصحاب الأرض فى فلسطين الذين يقاومون أقدم محتل على وجه الأرض، وحديث النقل والتهجير لا يحقق السلام، على العكس تماما يزعزع الاستقرار غير المستقر أساسا ويهدد الأمن والسلم.

ترامب يرحل المهاجرين من بلاده، ويضغط على الدول الأخرى للقبول بهم و يهددهم وما حدث مع المكسيك وكولومبيا غير دليل. ويدعو لتهجير الغزيين من أرضهم إلى مصر والأردن. موقف متناقض من ضمن مواقف عدة تعكس جانبا أساسيا من أسلوب إدارة ترامب... التناقضات والمفاجآت أضف إلى ذلك ازدواجية المعايير الأمريكية فى كل ما يمس إسرائيل. نحن نطالب السيد ترامب بوقف تهجير وترحيل المهاجرين فى الولايات المتحدة الأمريكية .. أوقفوا التهجير فى أمريكا.

«ترامب» يتحدى العالم

«الوفد» تستطلع آراء الخبراء حول مخالفة الرئيس الأمريكى للقوانين الدولية

حظيت تصريحات دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بردود واسعة تعبر عن غضب شعبى ورفض قيادى، لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة للدول المجاورة، خاصة الأردن ومصر، مما اعتبره خبراء وأساتذة القانون الدولى، وحقوق الإنسان، مخالفة للأعراف والمواثيق الدولية، وأن تصريحات الرئيس «ترامب» متهورة، ووصفوها بـ«سياسة الشركات» التى لا تحترم تاريخ وحضارة وعقائد الدول.

أحمد أبو الوفا: الأوْلى نقل الإسرائيليين لأمريكا

قال الدكتور أحمد أبو الوفا، أستاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة، إن تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، حول استقبال الأردن ومصر الفلسطينيين من سكان غزة، مرفوض تماما، حيث أن المواثيق الدولية نصت على أن أى دولة لها مطلق الحرية فى قبول أو عدم قبول أى أجنبى على أراضيها.

وأضاف «أبو الوفا» أن الغربيين يريدون أن تحتل دولة أخرى أراضى شعب آخر، وتهجير السكان من الأراضى المحتلة وفقا للقانون الدولى والمحكمة الجنائية الدولية، يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

وأكد أستاذ القانون الدولى أن أراضى دولة الرئيس «ترامب» واسعة، والأولى أن ينقل الطرف الآخر «الإسرائيليين» عنده، ليريح المنطقة من الاضطرابات والصراعات العسكرية والأفعال الإجرامية التى تهدد سلامة واستقرار المنطقة بالكامل، مشيرا إلى أنه على الدول مساعدة الفلسطينيين فى عدم خروجهم من دولتهم.

محمد مهران: جريمة حرب

ومن جانبه، قال الدكتور محمد مهران، خبير القانون الدولى العام، وعضو الجمعيتين الأمريكية والأوروبية للقانون الدولى، إن تصريحات الرئيس الأمريكى حول تهجير الفلسطينيين بنقل سكان قطاع غزة إلى الدول المجاورة، مصر والأردن، مؤكداً أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولى، وتحريضاً على ارتكاب جرائم حرب. وشدد على أن موقف مصر تجاه القضية الفلسطينية ثابت، ويدعم القضية وحقوق الشعب الفلسطينى، وفقا للشرعيات الدولية، وكل ما يحدث من انتهاكات لن تقبله، وتؤكد مصر ضرورة وجود دولة فلسطينية، ولكن أمريكا تدعم إسرائيل فى انتهاكاتها ضد الفلسطينيين.

وأشار إلى أن هناك انتهاكات واضحة من قبل الاحتلال وأمريكا ضد القانون الدولى، فيما يخص باتفاقية جنيف، والبروتوكولات الإضافية الخاصة بحقوق الإنسان، التى أكدت على أن فكرة التهجير جريمة تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ولفت إلى مصر تراهن على صمود الشعب الفلسطينى وهو ما شهدناه بأعداد غفيرة أثناء عودتهم للشمال، هذا يؤكد تمسك الشعب الفلسطينى بأرضه رغم الدمار الذى شكله الاحتلال، بالتزامن مع ذلك لابد أن يكون هناك تكاتف مع الدول العربية والمجتمع الدولى بشكل عام لإفساد المخطط الأمريكى لتصفية القضية الفلسطينية.

وأوضح أن مصر لن تقبل المساس بأراضيها وتصفية القضية الفلسطينية وداعمة للشعب الفلسطينى، وحق الشعب فى تحديد مصيره، ولا سلام دون حق عادل للشعب الفلسطينى، وضرورة العمل على حل الدولتين، هناك قرارات من الشرعية الدولية، وقرارات من مجلس الأمن والمحكمة الدولية تؤكد على انتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطينى، وعدم شرعية الاحتلال. وأوضح الدكتور مهران أن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر فى مادتها ٤٩ بشكل قاطع، النقل القسرى الجماعى أو الفردى للأشخاص المحميين من الأراضى المحتلة، كما يصنف نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية فى مادته ٨، التهجير القسرى كجريمة حرب تستوجب المحاكمة.

كما لفت الخبير القانونى إلى أن المادة ٨٥ من البروتوكول الإضافى الأول تصنف نقل السكان المدنيين قسراً كانتهاك جسيم يستوجب المحاكمة، مشيراً إلى أن المحكمة الجنائية الدولية تمتلك الولاية القضائية على هذه الجرائم.

أشار مهران إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، موضحا أن هذا ما تؤكده أيضا المادة ١(٢) من ميثاق الأمم المتحدة والتى بينت حق الشعوب فى تقرير مصيرها، مشدداً على أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يكفل فى مادته ١٣ حق كل فرد فى التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود دولته.

تحقيق:
أحمد الأطرش

محمود يونس: التهجير انتهاك لحقوق الإنسان

وفى ذات السياق، قال الدكتور محمود مصطفى يونس، أستاذ القانون الدولى العام، بجامعة حلوان، إنه لا يجوز تهجير أى إنسان من وطنه، وتصريحات «ترامب» للتهجير القسرى للفلسطينيين انتهاك كامل لحقوق الإنسان، ومخالف للقوانين الدولية والأعراف والمواثيق الدولية.

وأشار إلى أن الفلسطينيين متمسكين بأرضهم، ويجب على الدول المجاورة والعربية أن ترفض التهجير، وتحث الشعب الفلسطينى على التمسك بأرضه للحفاظ على تاريخهم ووطنهم، وعدم تصفية القضية الفلسطينية، معقبا: «فلسطين لغزة».

اللواء السيد الجابرى: واشنطن تقود العالم بـ«سياسة الشركات»

وأكد اللواء السيد الجابرى، الخبير والمفكر الاستراتيجى، أن تصريحات الرئيس الأمريكى «ترامب»، لاقت رفضا واسعا شعبا وقيادة، مشيرا إلى أن ما يخطط إليه «ترامب» تحقيق «صفقة القرن٢»، بعد فشله فى صفقة القرن الأولى لتهجير الفلسطينيين لسيناء لتفريغ غزة والبدء فى مشروع قناة مائية موازية لقناة السويس وتحقيق حلم الحلم الصهيونى بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦.

وأضاف اللواء «الجابرى» أنه بعد فشل صفقة القرن الأولى، بدأ الكيان الصهيونى والأمريكان يخططان لصفقة القرن الثانية، خاصة بعد ظهور حقول الغاز فى غزة والذى أصبح هدفا رئيسيا لتهجير الفلسطينيين من غزة، وفشلت الخطة بصمود الشعب والفصائل الفلسطينية منذ حرب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وقدرتهم على عودة القضية الفلسطينية للساحة العالمية.

وأشار الخبير الاستراتيجى إلى أن الطاقة والغاز، أصبحا هدفا رئيسيا للقرن الـ٢١، ويقوم «ترامب» بدوره السياسى بمفهوم رجل أعمال، وعادة ما تقابل هذه السياسية بالفشل، والسياسة الأمريكية أصبحت تدار بـ«سياسة الشركة»، والسياسة العالمية لا تقبل ذلك النظام، حيث لكل دولة تاريخ وحضارة وعقائد تخالف التعامل مع هذه السياسة.

ولفت إلى أن تصريحات «ترامب» حول تهجير الفلسطينيين لسيناء تحرض دول الجوار للمشاركة فى جريمة تصفية القضية الفلسطينية والتطهير العرقى، ولكن الدولة المصرية أكبر من ذلك، موضحا أن هناك معلومات متداولة بشأن تحريض «ترامب» باغتيال رئيس الجمهورية المصرية، وملك الأردن، بشأن رفضهم لتهجير الفلسطينيين، وهذا مخالف للقوانين الدولة، معقبا: «والسهم إذا خرج من القوس سوف يرتد عليه فى الحال»، مشدداً على أن تصريحات ترامب غير مبنية على قوانين وأعراف دولية.

المستشار محمد خفاجى: محو للوجود الفلسطينى

وقال المستشار الدكتور محمد عبدالوهاب خفاجى، نائب رئيس مجلس الدولة، إن موقف الدولة المصرية ثابت، وقادت ١٣ دولة عام ١٩٤٨ لرفض نشأة إسرائيل وتقسيم فلسطين، فى حين أن الولايات المتحدة الأمريكية قادت ٣٣ دولة بنشأتها وتقسيم فلسطين (١٧٪ من العالم والباقى تحت الاستعمار) وأن دعوة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للتهجير القسرى للفلسطينيين إلى سيناء تخالف الشرعية الدولية وتمحو الوجود الفلسطينى من سياق التاريخ وتعيد ذكرى نكبة ١٩٤٨.

وأضاف «الخفاجى» فى دراسة قانونية وثائقية بعنوان «لماذا ترفض مصر التهجير القسرى للفلسطينيين؟»، أن رؤية مصر عام ١٩٤٨ أن نشأة إسرائيل بتقسيم فلسطين منح ٥٦,٥٪ من فلسطين لليهود الذين كانوا يملكون ٧٪ فقط من التراب الفلسطينى وحرصا على أراضى الأمة العربية مستقبلًا، لذا قادت ١٣ دولة لرفض قرار تقسيم فلسطين وكان ذلك لسببين: الأول أنه أعطى الاقتراح ٥٦,٥٪ من فلسطين لليهود الذين كانوا يملكون ٧٪ فقط من التراب الفلسطينى. والسبب الثانى لرفض مصر والدول الأخرى هو التخوف من المستقبل على أراضى الأمة العربية، خشية أن تكون خطة التقسيم نقطة البداية لاستيلاء اليهود على المزيد من الأراضى العربية وهو ما أثبت التاريخ صدق رؤية مصر.

وأكد أن أمريكا قادت ٣٣ دولة لنشأة إسرائيل وتقسيم فلسطين (١٧٪ من العالم فقط والباقى تحت الاستعمار)، ذلك أن إسرائيل نشأت بالغش بموافقة ١٧٪ بموافقة ٣٣ دولة فقط من أصل ٥٧ دولة هم العدد الكلى وقتذاك فى منظمة الأمم المتحدة بمؤامرة بريطانية على فلسطين، بينما عدد العالم الحالى ١٩٣ دولة، وكانت سائر دول العالم تحت نير الاستعمار. وأوضح أن بريطانيا فى أوائل ١٩٤٧ بالتواطؤ مع منظمة الأمم المتحدة الوليدة حينذاك بعد عصبة الأمم والمكونة من ٥٧ دولة فقط، أى مكونة بنسبة ٢٩٪ من دول العالم الآن البالغ عددها ١٩٣ دولة، ومن ثم فإن نسبة ٧١٪ من شعوب العالم كانت مُستعمرة تحت نير الاستعمار وقت نشأة إسرائيل على أرض فلسطين العربية.

وأشارت الدراسة إلى أن المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة أكدت أن النقل القسرى الفردى أو الجماعى أو ترحيل الأشخاص المحميين إلى أى دولة أخرى، بغض النظر عن الدافع إليه، كما أنه سيشكل انتهاكًا خطيرًا للمادة (٢) من البروتوكول الإضافى الثانى لاتفاقيات جنيف، الذى يحظر الأمر بتهجير السكان المدنيين أو إجبارهم على النزوح، وتجدر الإشارة إلى أن الترحيل والنقل القسرى للسكان يعتبر جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، التى يجب أن تجرى تحقيقًا نشطًا فى الوضع فى غزة وما يجرى فيها. ولفت إلى أن فلسطين دولة عربية كانت تحت الانتداب البريطانى منذ سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٤٨ وبعد انتهاء الانتداب البريطانى قررت سلطة الانتداب تسليم فلسطين للصهاينة، عن طريق قرار تقسيم دولة فلسطين الذى وافقت عليه منظمة الأمم المتحدة فى بداية عهدها بالمخالفة الجسيمة للقوانين الدولية للاحتلال أهمها اتفاقيات جنيف التى تقضى المادة (٨) من الاتفاقية الرابعة منها بأنه لا يجوز للأشخاص المحميين أنفسهم التنازل عن حقوقهم، وبالمخالفة للمبادئ التى استقرت عليها القوانين المتعارف عليها دوليا من أنه بعد انتهاء الانتداب يجب إعادة تسليم البلاد إلى أصحابها الحقيقيين لا لغيرهم. وأضاف «قد قررت بريطانيا- أوائل عام ١٩٤٧- أنها غير قادرة على الحفاظ على الانتداب على فلسطين، وكان من الطبيعى حينما أنهت انتدابها البريطانى أن تمنح السيادة لأصحاب الأرض وهم الفلسطينيين، إلا أنها بدلًا من تنازلها عن السيادة للشعب الفلسطينى أهدت ما لا تملك لمن لا تستحق لإسرائيل». كما أن منظمة الأمم المتحدة المشكلة حديثًا فى ذلك الوقت من ٥٧ دولة فقط، لا يكتسبها هذا العدد الضئيل وصف المنظمة العالمية حيث كانت شعوب العالم تحت السيطرة الاستعمارية، وبالتالى كانت غير ممثلة فى تلك المنظمة، إلا أنها قامت بالدعوة إلى تحديد الوضع السياسى لفلسطين، وأنشأت فى ١٥ مايو ١٩٤٧ لجنة خاصة بشأن فلسطين (UNSCOP)، تتألف من ممثلين عن إحدى عشرة دولة عضو من بينها أربع من أوروبا، وأستراليا وكندا، وثلاثة من أمريكا اللاتينية واثنان فقط من آسيا، ولا أحد من أفريقيا. وذلك لدراسة الأمر، ومن ثم لم تكن المنظمة عالمية فى ذلك الحين إذ شُكلت من ٥٧ دولة فقط! ومن ثم لم يكن قرارها معبرًا عن إرادة دولية حقيقية لشعوب العالم أجمع ثم عينت UNSCOP لجنة فرعية لدراسة القضايا المتعلقة بالقدس والأماكن المقدسة فى فلسطين.

بقلم:
النائب حازم الجندى

تماسك الجبهة الداخلية حائط الصد فى مواجهة مخططات التهجير

لا تزال القضية الفلسطينية محورًا رئيسيًا فى معادلة الاستقرار الإقليمي، وتظل مصر فى طليعة الدول التى تتحمل مسئوليتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني، ومع تصاعد العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، تتزايد الضغوط السياسية والإنسانية، وتطفو على السطح مجددًا محاولات الترويج لحلول كارثية، أبرزها التهجير القسرى للفلسطينيين خارج أراضيهم، وهى التصريحات التى تبناها الساسة الإسرائيليون على مدار الـ ١٥ شهرا الماضية – منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية الغاشمة على قطاع غزة- ووصلت ذروتها بإطلاق الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب دعوة لمصر والأردن لاستقبال عدد من أهالى قطاع غزة، وهو ما قوبل برفض قاطع، خاصة من الجانب المصرى الذى يدرك خطورة مثل هذه الطروحات وما قد يترتب عليها من تداعيات تمس الأمن القومى والاستقرار الإقليمي. وفى ظل هذه التحديات، يصبح تماسك الجبهة الداخلية فى مصر ضرورة لا غنى عنها لمواجهة أى محاولات لفرض حلول تتعارض مع المصالح الوطنية، فقد أثبتت التجارب السابقة أن الأزمات الكبرى لا يمكن تجاوزها إلا من خلال موقف شعبى ورسمى موحد، وهو ما يظهر بوضوح فى تعاطى مصر مع القضية الفلسطينية، فلطالما كانت مصر مستهدفة بضغط دولى مكثف، سواء لدفعها نحو قبول مشاريع لا تتماشى مع الثوابت الوطنية، أو للعب دور يتجاوز حدود الوساطة السياسية ليصل إلى تحمل أعباء لا تخصها. ومع ذلك، ظل الموقف المصرى ثابتًا فى مواجهة مثل هذه الضغوط، وهو ما يعكس مدى الوعى الشعبى بأهمية هذه القضية كجزء لا يتجزأ من الأمن القومى المصري. إن رفض مصر القاطع لأى محاولات لتهجير الفلسطينيين ليس مجرد موقف سياسي، بل هو التزام استراتيجى يستند إلى قناعة راسخة بأن المساس بالتركيبة السكانية فى فلسطين سيؤدى إلى تداعيات كارثية على المنطقة بأكملها، وهذا ما يجعل مصر فى مقدمة الدول التى تحذر من مغبة اتخاذ مثل هذه الخطوات غير المحسوبة، والحقيقة أن الموقف المصرى لم يكن وليد اللحظة، بل هو امتداد لدور طويل لعبته القاهرة فى الدفاع عن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، فرغم تعاقب الإدارات والحكومات، ظل الموقف المصرى ثابتًا فى دعم حقوق الفلسطينيين، سواء من خلال المواقف الدبلوماسية أو الدعم الإنسانى أو الجهود السياسية المستمرة. وخلال العدوان الإسرائيلى الأخير على غزة، كانت مصر فى صدارة الدول التى تحركت لاحتواء الأزمة، حيث فتحت معبر رفح لاستقبال المصابين، وأرسلت قوافل المساعدات الإنسانية، فضلاً عن دورها فى المفاوضات الرامية إلى وقف إطلاق النار، ولم يقتصر الموقف المصرى على الجانب الإنسانى فقط، بل امتد إلى تحركات سياسية ودبلوماسية مكثفة لوقف العدوان الإسرائيلى ومنع تنفيذ مخطط التهجير القسري. ويجب على الجميع أن يدرك أن الرفض المصرى لفكرة تهجير الفلسطينيين لا ينبع فقط من اعتبارات سياسية، بل يستند إلى حقائق جيوسياسية واستراتيجية، من بينها خطورة تفريغ القضية من مضمونها، خاصة أن تهجير الفلسطينيين سيحول القضية من صراع سياسى إلى مجرد أزمة لاجئين، وهو ما يخدم الأجندة الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على أى أمل فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بالإضافة إلى كونه تهديد صريح للأمن القومى المصرى باعتباره محاولة لفرض واقع جديد على الحدود المصرية وهو ما سيكون له انعكاسات خطيرة على الاستقرار فى سيناء والمنطقة بأكملها، وهو ما ترفضه مصر بشكل قاطع. ويجب على حلفاء إسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية أن يدركوا أن محاولة التهجير القسرى للفلسطينيين ستؤدى إلى زعزعة استقرار المنطقة، وموجة جديدة من التوترات فى الشرق الأوسط، وهو ما سيفتح الباب أمام المزيد من الصراعات التى قد تمتد إلى دول أخرى، لذلك يصبح تماسك الجبهة الداخلية المصرية هو السلاح الأهم لمواجهة الضغوط الخارجية والمخططات التى تهدف إلى فرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية، فالوعى الشعبى بدقة المرحلة الراهنة، والدعم الذى تحظى به القيادة المصرية فى موقفها الرافض لأى تهجير قسرى للفلسطينيين، يشكلان معًا جدارًا منيعًا أمام أى محاولات لتغيير مسار الأحداث بما يخالف الحقوق الفلسطينية المشروعة. وختاما.. ستظل مصر، كما كانت دائمًا، داعمًا أساسيًا للقضية الفلسطينية، وستواصل جهودها للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، مهما كانت التحديات، فالقضية الفلسطينية هى جزء أصيل من الأمن القومى العربي، ومصر تدرك تمامًا أن أى تنازل فى هذا الملف يعنى فتح الباب أمام مخاطر أكبر لا يمكن التهاون معها.

اتجـــاه

بقلم:
محمد راغب

ليس كما يريد «ترامب»!

●● ليس عندى من رد قاس، على مقترح الرئيس الأمريكى، رونالد ترامب، نقل سكان غزة إلى سيناء، غير ماكتبته هنا، قبل عامين بعنوان: ليس كما تريد «تل أبيب»، وأراه مرادفاً لحملات الرفض والاستهجان، العربية والدولية، لهذا الإقتراح «المجنون»، لأن مصير غزة بيد أهلها، وليس كما يريد «ترامب».قلت:

● الذى على حكام إسرائيل، وفى المقدمة منهم، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، جنباً مع الوزيرين الأكثر تطرفاً وخطراً، فى تاريخ الصراع العربى- الإسرائيلى، بتسلئيل سيموتريتش وإيتمار بن غفير، أن يكفوا عن الترويج لأفكارهم الخبيثة، حول طرد الفلسطينيين من قطاع غزة، سواء بطريق التهجير القسرى، تحت قصف وتدمير بيوتهم، وإجبارهم على الهروب إلى حواف الحدود، أو بالأسلوب «المُحَسّن»، الذى يتحدث عن الهجرة الطوعية، وكأنهم يمتلكون ناصية التصرف، فى مصيرشعب كامل السيادة على أرضه، التى هى جزء أساسى من دولة فلسطين، ومن ثم تسقط ولاية قوة الاحتلال عن مستقبل أبناء القطاع، الذى يقررونه دونما إذن من «تل أبيب».

● السُعار السياسى الذى يعبأ مخيلة أصحاب الرؤوس الساخنة، «نتنياهو» ووزيريه، للمالية «سيموتريتش» وللأمن القومى «بن غفير»- استقال من الحكومة- بتفريغ القطاع وتهيئته لاستيطان اليهود، ليس أكثر من أوهام، يتصورونها غطاءً لهزائمهم، التى كشفت فشلهم أمام المجتمع الإسرائيلى، عندما صدمتهم هجمة «طوفان الأقصى، داخل تجمعاتهم الإستيطانية، وكسرت عيونهم بمئات من الأسرى والقتلى، بفضيحة ما إعتادت إسرائيل عليها، إلا فى هزيمة حرب أكتوبر١٩٧٣، وبالتالى يشعرون بأنهم على هامش الوعد اليهودى، طالما خسروا- من قبل- فكرة أرض داوود، من ناحية، وتطاردهم- فى الحال- كوابيس الهزيمة، من ناحية أخرى، للدرجة التى فقدوا الإتزان، فيما يعلنون من أوهام.

> لقد إنكشف غطاء القوة، عن الضعف الذى تمكن من حكومة «تل أبيب»، أمام الموقف المصرى- الأردنى، عندما كانت الرسالة، أنه لن يكون هناك تهجيراً من غزة، أو تصفية للقضية الفلسطينية، الأمر الذى خيب آمال القادة الإسرائيليين، عندما فقدوا الدعم الدولى والأمنى، وعلى وجه الخصوص الدعم الأمريكى، لمخططهم الصهيونى لتفريغ غزة فى سيناء، وتحت تأثير الصدمة، راحوا إلى بديل أكثر صعوبة، فيما لو رفضت أى دولة قبول لاجئين من غزة، وأظن أن أى من دول العالم، لن توافق على مثل هذا النوع من اللجوء، طالما هو فى الأساس تهجير قسرى وليس طوعياً، كما تروج له حكومة «تل أبيب»، من أجل العودة لإحتلال القطاع.

● لكن..هل يجب أن نصدق رفض «واشنطن» لتهجير الفلسطينيين؟..أنا أقول انه ليس فى الصالح العربى، وبشكل خاص الصالح الفلسطينى، أن نطمئن لهذا الرفض، لأنه لا يعبر عن قناعة الإدارة الأمريكية، بحق الفلسطينيين فى عموم أرضهم المحتلة، بأن يحملوا السلاح ويدافعوا عن قضيتهم، لأجل حياة آمنة فى دولة مستقلة، بقدر ما هو إلتفاف مؤقت لإنتاج موقف جديد، يمكنه تجميل الصورة الأمريكية أمام الضغط الدولى، فى اتجاه إدانة ماترتكبه إسرائيل من مجازر فى غزة، وفى الوقت نفسه، الحاجة لتعويم فرصة الرئيس جو بايدن، فى الانتخابات الرئاسية- قبل انسحابه- التى تشير استطلاعات الرأى، إلى تراجع حاد فى كتلة مؤيديه، مع تعاظم فرصة منافسه دونالد ترامب.

● ومع ذلك..نرى الأمريكيين منشغلين بمستقبل غزة، مثلما إسرائيل فى مسألة ما يقولون عنه» اليوم التالى»، وكأن غزة نجمة على العلم الأمريكى، يخططون لإدارة عربية هناك، أو سلطة فلسطينية غير الحالية، والتمثيل هنا أن حكومة «نتنياهو» ترفض ماتطرحه «واشنطن»، مقابل أن تتحدث الإدارة الأمريكية، عن ضغوط لتضييق حلقات الدمار والمجازر فى غزة، فى فضاء من الجدل السياسى «المُصَطنع» ربما، من دون الكلام عن حق الفلسطينيين فى تقرير مستقبل غزة، وهو الحق الذى تكفله الأعراف والقوانين الدولية..من هذه النقطة، يجب أن يسرع العرب فى العمل مع الجانب الفلسطينى، على صياغة ماستكون عليه إدارة غزة، لكن برؤية فلسطينية، وليس كما تريد «تل أبيب»..وليس كما يريد «ترامب» جالياً.

moh.raghi@yahoo.com

تصفية القضية الفلسطينية نهاية الوطن العربى

التهجير القسرى جريمة ضد الإنسانية وانتهاك لمواثيق الأرض

«أمريكا» تتبنى الفكر الاستعمارى ولا تعترف بحقوق الإنسان

أكد الدكتور محمود زايد - أستاذ القانون الدولى - أن مواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية أجمع ترفض أفكار التهجير القسرى لأى مدنيين فى أى دولة فى العالم، ويحذر أى دولة أو شخص يجبر إنسانا على التهجير القسرى، فالأرض تعنى الحق فى الحياة وهو حق أصيل لكل مواطن مكفول بكل دساتير العالم واتفاقيات حقوق الإنسان.

وأضاف الدكتور محمود زايد: رأينا فى الأيام القليلة الماضية تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب والحديث بثقة عن حتمية قبول مصر والأردن لتهجير الشعب الفلسطينى من أرضه، إلا أن هذا يعد ردة فعل طبيعية بالنسبة لشخص «ترامب» الذى اعتاد استعراض القوة من أجل تحقيق، أهدافه بمنطقة الشرق الأوسط، والتى يأتى فى مقدمتها تصفية القضية الفلسطينية، لا سيما وهو الداعى إليها فى الولاية الأولى والتى عرفت آنذاك «صفقة القرن» والآن جدد الدعوة مرة أخرى تزامنًا مع الولاية الثانية لحكم الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار «زايد» أن ما ينفذه «ترامب» هو تماما سيناريو ما حدث فى ١٩٤٨، وإذا تحقق التهجير فالدور على مصر لا محالة، والمجتمع الدولى يتهيأ لتنفيذ دعوات «ترامب» وهناك ترويج وتواطؤ عالمى لأفكار «ترامب» من الاتحاد الأوروبى، وبالفعل بدأ الاتحاد الأوروبى بتخصيص أموال رهيبة للأردن، إلا أنه وعلى الرغم مما سبق جميعنا يعلم أن الشعب الفلسطينى ثابت ويرفض التهجير وشعاره دائمًا «الموت مقابل الأرض» وليس السلام، وهذا ما رآه العالم أجمع على مدار ما يقرب من عام ونصف منذ اندلاع أحداث ٧ أكتوبر، والجميع يعلم أيضًا أن الوجود الاسرائيلى على الأراضى الفلسطينية غير شرعى من الأساس.

وتابع «زايد»: القيادة السياسية أكدت عبر بيانات رسمية وتصريحات عدة استعدادها التام للعمل مع الرئيس الأمريكى دونالد ترامب من أجل الوصول إلى سلام شامل وعادل بالمنطقة قائم على حل الدولتين، بعيدًا عن فكرة تهجير الشعب الفلسطينى، وهذا المبدأ مرفوض تمامًا من الفلسطينيين ومصر والأردن.

وقال الدكتور أيمن سلامة - أستاذ القانون الإنسانى: تهجير الفلسطينيين من أراضيهم قسريا يعد انتهاك صارخ للقانون الدولى وشرعنة للتطهير العرقى الذى يصنف كجريمة ضد الإنسانية، وتنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة صراحةً على حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وهو مبدأ أساسى يحظى بإجماع دولى باعتباره قاعدة من قواعد القانون الدولى، واقتراح ترحيل الفلسطينيين يُعد تعديًا واضحًا على هذا الحق.

ويحظر القانون الدولى الإنسانى، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الترحيل القسرى للسكان من المناطق المحتلة إلى خارج أراضيهم، ويُعتبر هذا العمل جريمة ضد الإنسانية وفقًا للنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية. إن تنفيذ هذا الاقتراح يعنى ارتكاب تطهير عرقى واضح بحق الفلسطينيين فى غزة، وهو ما يعزز من جرائم الإبادة الجماعية التى تستهدف الشعب الفلسطينى تاريخيًا، وتؤكد قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢، على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. كما أن قرار محكمة العدل الدولية الصادر فى ٢٦ يناير ٢٠٢٤ بشأن قضية الإبادة الجماعية للفلسطينيين قد وضع إطارًا قانونيًا يُدين أى محاولات للتطهير العرقى أو التهجير القسرى.

وقال الدكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولى، إن تهجير الفلسطينيين من غزة يعتبر خرقا لمبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة التى تنص على حماية المدنيين ورفض تغيير الحدود بالقوة.

مصطفى بدرة

أيمن سلامة

سامية خضر

محمود زايد

تحقيق : أمل البرغوتى:

وأضاف سلامة أن التهجير ومحاولة إخلاء غزة من سكانها انتهاك صارخ للحقوق الإنسانية للفلسطينيين، مشيرا إلى أن تهجير الفلسطينيين من أرضهم التاريخية ليس مجرد جريمة إنسانية، بل هو تهديد مباشر للوجود الفلسطينى، ويشكل خطوة نحو تصفية القضية الفلسطينية كلها.

وأكد أستاذ القانون الدولى، أن إخلاء الفلسطينيين من غزة ليس فقط تطهيرا عرقيا، بل هو محاولة جادة لتغيير الواقع السياسى والجغرافى للمنطقة، بما يتعارض مع حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على أرضه.

وحذر سلامة من أن هذا المخطط كونه يؤدى إلى تغيير الوضع الديمغرافى والسياسى فى المنطقة ولن يجلب سوى مزيد من الأزمات وزعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط.

وأشار إلى أنه يشكل انتهاك جسيم لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كامب ديفيد التى تم توقيعها عام ١٩٧٩، خاصة فيما يتعلق بسيادة مصر وحقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم.

لافتا إلى أن تصريحات ترامب قد تحمل طابع المناورة السياسية أكثر من كونها حلا عمليا، حيث يهدف إلى الضغط على الأطراف المعنية مثل مصر والفلسطينيين من أجل تحقيق مواقف سياسية معينة.

وتابع «هذا المقترح تهديد لمصر والفلسطينيين على حد سواء، فى بالنسبة لمصر فإنه يمثل ضغطا غير مباشر على حدودها وسياستها الداخلية، حيث يعتبر استيعاب اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها بمثابة تهديد للأمن القومى المصرى وزيادة فى الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، وأما بالنسبة للفلسطينيين فإن المقترح يشكل تهديدا لهويتهم الوطنية واستقلالهم السياسى، ويؤدى إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر فرض واقع جديد يغير وضعهم الدائم فى الأراضى المحتلة».

وأشار الدكتور مصطفى بدرة، أستاذ الاقتصاد والتمويل، إن الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها فى الاتحاد الأوروبى والعالم أجمع لديها أوراق ضغط مالية ستضع مصر تحت «الكماشة» الاقتصادية كما يقولون وأن التغيير فى السياسة الأمريكية مع قدوم ترامب كان متوقعا، فنهاك أضرار اقتصادية لخضوع الدولة المصرية لتحقيق أوهام ترامب فى تهجير الفلسطينيين، ومنها: تمكين إسرائيل من أرض فلسطين كاملة، وفرض جمارك على المنتجات المصرية وفرض ضرائب تزيد من أعباء دخول منتجات مصر إلى السوق الأمريكى، رغم وجود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين.

وتابع «بدرة» كل ما سبق وأكثر يؤثر بشكل أو بآخر على الصادرات المصرية، وكذا الشركات والصناعات التى تستهدفها مصر لزيادة حركة الصادرات، إلى جانب الضغوط على المؤسسات الدولية المالية «البنك الدولى وصندوق النقد وغيرهما» لعدم استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى مع الدولة المصرية، وقد يسحب الاتفاقيات المالية مع صندوق النقد بشكل كبير والضغط على الاتحاد الأوروبى بعدم استكمال برنامج التعاون والاتفاقيات الدولية فى دخولها مع الاستثمارات المصرية، وزيادة التضييق حول التعاون بين بعض الدول الأوروبية الموالية لإسرائيل فى إيقاف كافة أشكال التعاون مع مصر، وعلى رأسها رفض تخفيض الفائدة على المنح والقروض المصرية مع المؤسسات العالمية، مثال: الاقتراض إذا ما كان بفائدة ٥ ٪ يكون لمصر ١٠٪، كنوع من العقاب وهو ما يحمل أعباء على الموازنة العامة للدولة المصرية.

وقالت الدكتورة سامية خضر صالح، أستاذ علم الاجتماع السياسى، إن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، ينفذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، والتى أقامت على الإبادة العرقية للهنود الحمر وهم السكان الأصليون، فى محاولة لتحقيق أحلام إسرائيل للاستيلاء الكامل على الأراضى الفلسطينية، فالولايات المتحدة تتبنى الفكر الاستعمارى وفرض القوة والإبادة وما يحدث ليس بجديد، ولأن «ترامب» «مجنون» ولا يضع أدنى حساب لمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة والحق فى الحياة والأرض يسهل عليه النداء بتلك الدعوات المجرمة.

وأضافت أستاذ علم الاجتماع، «ترامب» والمجتمع الغربى ينظران إلى المنطقة العربية على انها ثروات مهدورة يجب استغلالها ونهبها، فهو ليس مجرد تصفية للقضية الفلسطينية ولكنه اتجاه استعمارى، وسياسة سيسقطون تبعا، بمعنى إن سقطت فلسطين سقطت الدول العربية ومصر هدفهم الأول والأخير، وممارسة البلطجة السياسية لن تجدى مع القيادة المصرية، فنحن نعرف قيمة الأرض ودماؤنا تجرى فيها كما يجرى نهر النيل فى الوسط، ولا مفر أمام أمريكا واسرائيل من أصحاب الأرض أو الخلاص منها.

الزاد

بقلم:

أمجد مصطفى

مستر ترامب.. العالم ليس ولاية امريكية

فى عالم يتجه نحو التعددية القطبية واحترام سيادة الدول، يبدو أن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب ما زال يعيش فى حقبة مختلفة، حيث يتصور نفسه «حاكماً بأمره» فى شئون دول أخرى. ترامب، الذى يعتقد أن بإمكانه فرض إرادته على الشعوب والحكومات، يغفل حقيقة أساسية: أن العالم لم يعد يتقبل منطق التهديدات والاستعلاء، وأن عهد الاستعمار والهيمنة المطلقة قد ولى منذ زمن طويل.

ترامب، الذى يعمل وفقاً لسياسة «أمريكا أولاً»، يتصرف كأن العالم ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية. لكنه ينسى أن لكل شعب حقاً فى تقرير مصيره، ورفض ما لا يتوافق مع مصالحه الوطنية. الشعوب اليوم ليست مستعدة للخضوع لإملاءات خارجية، خاصة عندما تأتى بشكل تهديدات واستعلاء.

فى قضية غزة، حاول ترامب فرض رؤيته الشخصية على مصر والأردن، متصوراً أن بإمكانه إجبارهما على استقبال لاجئين من غزة. لكن الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى كان واضحاً فى رفضه القاطع لهذا الطرح. السيسى أكد أن مصر لن تسمح بتهجير الفلسطينيين، ولن تكون طرفاً فى أى مخطط يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. هذا الموقف يعكس إرادة شعبية راسخة، ترفض الانصياع لضغوط خارجية، مهما كان مصدرها.

ترامب، الذى اعتاد أسلوب التهديد، يبدو أنه لم يستوعب بعد أن هذا الأسلوب لم يعد يجدى نفعاً مع الشعوب التى تتمسك بسيادتها وكرامتها. مصر، كدولة ذات تاريخ عريق وإرادة قوية، لن تتكسر أمام تهديدات، ولن تسمح لأحد أن يفرض عليها ما يتعارض مع مصالحها الوطنية.

ترامب، الذى بدأ ولايته الرئاسية بموجة من القرارات المثيرة للجدل، لم يحصد سوى كراهية الشعوب حول العالم. من المكسيك إلى بنما، ومن الدنمارك إلى كولومبيا، توالت ردود الأفعال الرافضة لسياساته التهديدية والاستعلائية.

فى المكسيك، رفضت الحكومة استقبال طائرة محملة بالمهاجرين، وهددت بالتعامل مع الولايات المتحدة بالمثل. وفى بنما، رفض الرئيس خوسيه راؤول مولينو تصريحات ترامب التى طالبت بتبعية قناة بنما للولايات المتحدة، مؤكداً أن بنما دولة مستقلة ولن تقبل أى مساس بسيادتها.

أما فى الدنمارك، فقد رفضت رئيسة الوزراء ميتى فريدريكسن بشكل قاطع أى محاولة لشراء جزيرة جرينلاند، مؤكدة أن «جرينلاند ليست للبيع». وفى كولومبيا، وصف الرئيس جوستافو بيترو ترامب بأنه يمثل «عرقاً أدنى»، ورفض مصافحة «تجار الرقيق البيض»، فى إشارة إلى سياسات ترامب العنصرية.

حتى القضاء الأمريكى، رفض العديد من قرارات ترامب، خاصة تلك المتعلقة بالهجرة والمهاجرين. العالم بأسره، لأول مرة، يتفق على رفض سياسات ترامب، ما يعكس مدى العزلة التى يعيشها الرئيس الأمريكى.

ترامب، الذى يعتقد أنه قادر على فرض إرادته على العالم، يغفل حقيقة أن الشعوب لم تعد تقبل منطق التهديدات والاستعلاء. العالم اليوم مختلف، والسيادة الوطنية لم تعد مجرد شعارات، بل واقع يعيشه كل شعب. ترامب، الذى يحصد العداء من كل حدب وصوب، عليه أن يعيد النظر فى سياساته، وأن يدرك أن العالم ليس ملكاً لأحد، وأن الشعوب لن تقبل بأن تكون مجرد أدوات فى لعبة القوى العظمى.

فى النهاية، العالم يتجه نحو التعددية واحترام السيادة، وترامب، إن أراد أن يترك إرثاً إيجابياً، عليه أن يتكيف مع هذا الواقع الجديد، بدلاً من الاستمرار فى سياسات عفا عليها الزمن.

الوفد
الأخيرة
السبت ١ فبراير ٢٠٢٥م – ٢ شعبان ١٤٤٦هـ - ٢٤ طوبة ١٧٤١ق العدد ١١٨٥٦ - السنة الثامنة والثلاثون
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS
alakhera.wafd@yahoo.com

ترامب ينسف قرارات مجلس الأمن لإنهاء قضية فلسطين

مرت القضية الفلسطينية بالعديد من المحطات التاريخية علي مدى سنوات طويلة، وتباينت قرارات مجلس الأمن الدولي مابين الدعم والتخلى. وجاءت تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الخاصة بتهجير أهالى غزة لتمثل تحديا لقرارات مجلس الأمن وانتهاكا صارخا للقانون الدولى.

وفى السطور التالية ترصد «الوفد» أهم القرارات المصيرية الداعمة لقضية العرب الأولى التي اتخذها مجلس الأمن.

كتبت ـ منى عيسوى:
إعداد وتنفيذ ـ محمد السيد

محطات مجلس الأمن لمواجهة الاحتلال

القرار رقم ٥٦ عام ١٩٤٨

صوت مجلس الأمن على ، طلب فيه من الوسيط الدولي إخلاء القدس من السلاح لحمايتها من الدمار.

قرار رقم ٥٧ ١٩٤٨

أعرب المجلس عن صدمته القوية لاغتيال وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت فولك برنادوت، وقُتل على يد عصابات الهاغاناه وأرغون بسبب اقتراحه وضع حد للهجرة اليهودية ووضع القدس بأكملها تحت السيادة الفلسطينية.

قرار رقم ٥٩ ١٩٤٨

في ١٩ أكتوبر١٩٤٨ أعرب مجلس الأمن عن قلقه لعدم تقديم إسرائيل تقريرا عن اغتيال الكونت برنادوت وإقرار واجب الحكومات في التعاون مع موظفي هيئة الرقابة.

قرار رقم ٦١ ١٩٤٨

أقر مجلس الأمن أنه من أجل تحقيق السلام في فلسطين، سيتم تطبيق هدنة في جميع قطاعات البلاد.

قرار رقم ٢٢٨ لعام ١٩٦٦

أدان المجلس إسرائيل يوم ٢٥ نوفمبر لانتهك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والأردن.

قرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧

١٤ يونيو دعا مجلس الأمن إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان ورفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط.

قرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨

أعلن المجلس أن الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس، والأعمال التي قامت بها إسرائيل، وبما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك لتغيير الوضع القانوني للقدس، إجراءات باطلة.

قرار رقم ٢٦٥ لعام ١٩٦٩

١ أبريل أدان المجلس الهجوم الإسرائيلي المدني المتعمد على القرى الأردنية والمناطق الآهلة وتكرار هذا الهجوم .

قرار رقم ٢٧١ لعام ١٩٦٩

أدان المجلس إسرائيل لحرقها المسجد الأقصى يوم ٢١ أغسطس ، ودعا فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

قرار رقم ٣١٧ لعام ١٩٧٢

٢١ يوليو أعرب مجلس الأمن عن أسفه بعد تخلف إسرائيل عن إعادة رجال الجيش والأمن السوريين واللبنانيين المخطوفين ودعتها إلى إعادتهم دون تأخير.

قرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣

مجلس الأمن تبنى الدعوة إلى وقف إطلاق النار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، التي سمتها إسرائيل «حرب عيد الغفران».

قرار رقم ٤٥٢ لعام ١٩٧٩

أعلن مجلس الأمن أن المستوطنات في الأراضي المحتلة لا تحمل أي صفة قانونية.

قرار رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠

طالب المجلس إسرائيل بتفكيك المستوطنات والتوقف عن تخطيط وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

قرار رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠

عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.

قرار رقم ٥٧٣ لعام ١٩٨٥

أدان مجلس الأمن العدوان الإسرائيلي على تونس، وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تتخذ تدابير لإثناء إسرائيل عن أعمالها العدوانية.

قرار رقم ٦٠٥ لعام ١٩٨٧

٢٢ ديسمبر أدان مجلس الأمن الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وطلب إسرائيل بتنفيذ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

قرار رقم ٦٧٣ لعام ١٩٩٠

بتاريخ ٢٤ أكتوبر شجب فيه المجلس رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال بعثة الأمين العام وحثها على أن تمتثل للقرار ٦٧٢، والذي أكد فيه أن القدس منطقة محتلة.

قرار رقم ٧٩٩ لعام ١٩٩٢

أدان المجلس إبعاد إسرائيل ٤١٨ فلسطينيا إلى جنوب لبنان، وانتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام١٩٤٨، وطالب بعودة فورية للمبعدين للأراضي المحتلة.

قرار رقم ٩٠٤ لعام ١٩٩٤

دعا المجلس لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي.

قرار رقم ١٣٢٢ لعام ٢٠٠٠

شجب المجلس التصرف الاستفزازي المتمثل بدخول أرييل شارون الحرم الشريف وأعمال العنف التي أسفرت عن مصرع ٨٠ فلسطينيا.

قرار رقم ١٨٦٠ لعام ٢٠٠٩

دعا مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيلي كامل من غزة، تبنت ١٤ دولة القرار وامتنعت أمريكا عن التصويت.

قرار رقم ٢٧١٢ لعام ٢٠٢٣

١٥ نوفمبر طالب المجلس جميع الأطراف في الحرب الدائرة في قطاع غزة «معركة طوفان الأقصى» بالالتزام بالقانون الدولي فيما يخص حماية المدنيين والأطفال، ودعا إلى هدنة وفتح ممرات إنسانية عاجلة في القطاع لعدد كاف من الأيام.